الشرق الأوسط التحدي والتصدي

وقائع المؤتمر الدولي العاشر
٤ حزيران - ٢٠٠٥

الشرق الأوسط التحدي والتصدي

The Middle East: Challenge & Response

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

وقائع المؤتمر الدولي العاشر

حزيران - ٢٠٠٥

الشرق الأوسط
التحدي والتصدي

آب - ٢٠٠٥

الشرق الأوسط التحدي والتصدي

الطبعة الأولى – آب/ أغسطس – 2005

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-30-8

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤، بيرزيت – فلسطين
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+، فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
صفحة الكترونية: http://home.birzeit.edu/giis

طبع هذا الكتاب بدعم من:
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تدقيق النص العربي: عبد الرحمن أبو شمالة

نسق للمؤتمر: روجر هيكوك ودعاء النخالة

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

المحتويات

كلمة رئيس جامعة بير زيت
نبيل قسيس ٥

كلمة افتتاح المؤتمر الدولي العاشر
مجدي المالكي ٩

أوروبا: بين مطرقة أميركا وسندان الشرق الأوسط
نعمان كنفاني (ورقة) ١٣

التحديات أمام العالم العربي
علي فياض (مداخلة) ٢٣

مشروع «الشرق الأوسط الكبير»: من العراق إلى لبنان وسوريا
غسان العزي (ورقة) ٣٣

حول ترتيب الأولويات الفلسطينية
علي الجرباوي (ورقة) ٤٣

The Place of the Middle East in the International System: From Vienna to Washington, 1815-2005
Rashid Khalidi (Paper) 5

Commentary on Presentations
Fouad Moughrabi (Paper) 17

Europe: Partner ou Rival?
Pascal Boniface (Paper) 23

كلمة
رئيس جامعة بير زيت

نبيل قسيس*

يسرني باسم جامعة بيرزيت أن أرحب بكم جميعاً في رحاب الجامعة، وفي هذا اليوم الربيعي الجميل الذي يحمل أيضاً ذكريات غير جميلة عن معاناة شعبنا من العدوان على مدى ثمانٍ وثلاثين سنة.

السيدات والسادة:

تحتل المؤتمرات والندوات موقعاً متميزاً في نشاطات الجامعة، وتنطلق الجامعة في عقدها سنوياً من إيمانها بدورها الوطني والمجتمعي، وليس فقط الأكاديمي. ولا شك بأن هذه اللقاءات تسمح بالتواصل بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين من الوطن ومن الخارج، وهو أمر مهم وضروري، وبخاصة في ظل الظروف السياسية الصعبة التي نعيشها في فلسطين بشكل خاص، وفي المنطقة بشكل عام. وهي بذلك تشكل حلقة الوصل بين فلسطين ومحيطها العربي والدولي، حيث وفرت التكنولوجيا الحديثة طريقة لتخطي العقبات والحدود والحواجز، وإن لن تكون بديلاً عن الاتصال

* رئيس جامعة بير زيت.

المباشر والتزاور والتنقل الحر الذي يمنعه الاحتلال، ما ساعد في إشراك مجموعة من إخواننا العرب، من لبنان هذه المرة، في أعمال هذا المؤتمر، لإثراء مداخلاته بالبعد العربي، وهو ما يشير رمزياً إلى أهمية تعزيز التواصل والتعاون والحوار بين المؤسسات الأكاديمية العربية والفلسطينية، وحرصنا كجامعة وكأكاديميين على استمرار الحوار والتواصل مع زملائنا العرب.

إذاً، هذا مؤتمر آخر في سلسلة من المؤتمرات الدولية التي نجحت الجامعة في عقدها سنوياً على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها خلال السنوات الماضية. وقد عالجت هذه المؤتمرات قضايا متعددة؛ سياسية، وثقافية، واجتماعية، وتاريخية، واقتصادية، فاسحةً بذلك المجال لتداول الآراء وتبادل وجهات النظر بين المفكرين من دول مختلفة، في مواضيع تحتل أهمية خاصة على المستوى المحلي، والعربي، والدولي، وتعكس هموم كل مرحلة. وتطمح الجامعة بذلك إلى المساهمة في إغناء الحوار الدائر حول العديد من القضايا المهمة والمثيرة للجدل محلياً وعربياً ودولياً.

وأود التأكيد هنا على أن هذه المؤتمرات تنعقد في إطار مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى تعزيز دور جامعة بيرزيت التربوي-الأكاديمي، واهتمامنا الأساسي بالعملية التربوية في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يدفعنا دوماً إلى تشجيع النشاطات المختلفة المفيدة لطلابنا وأساتذتنا. فنحن نسعى من هذه المؤتمرات وغيرها من النشاطات إلى تعزيز العملية التربوية والأكاديمية في الجامعة، من خلال فتح المجال أمام طلبتنا وأساتذتنا للمشاركة والتحاور مع زملائهم الذين يحضرون من بلدان مختلفة، أو يشاركون عبر الفيديو كونفرنس، وهو ما يساهم في تبادل الآراء وتعزيز روح التفاهم والتفهم، وخلق مناخ ديمقراطي يصون حرية الرأي ويشجع الانفتاح على الآخر. كما تشكل هذه المؤتمرات مصدراً فكرياً مهماً، حيث إنها تغذي مكتبتنا بالدراسات المتعددة التي تصدر عنها.

يضع هذا المؤتمر في بؤرة اهتمامه، ويتناول بالتحليل أحداثاً مصيرية مهمة، متمثلة بدخول الشرق الأوسط مرحلة جديدة تتجلى مؤشراتها في دخول الجيوش الغربية بالقوة إلى كل من أفغانستان والعراق، وإقامتها قواعد في شبه الجزيرة العربية، وما رافق ذلك من ضغوط متزايدة على العديد من الدول العربية بطرق مختلفة وذرائع متعددة. ولا شك بأن هذا الذي يحدث يثير الشكوك حول طبيعة الإستراتيجية واسعة المدى التي تكمن وراءه وأهدافها، بما في ذلك تغيير الموازين القائمة بصورة جذرية لإحلال نظام إقليمي وعالمي جديد.

لقد سال حبر كثير في توصيف وتحليل أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ودورها في تغيير الأوضاع الجيوسياسية فيها، ولكن ما زال هناك متسع للدراسة والاجتهاد لتحديد أكثر دقة لأهداف سياساتها العالمية، بما في ذلك مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، ولتحديد

وسائلها الموظفة والممكنة لتحقيق هذه الأهداف. ولا شك بأن أهداف الولايات المتحدة وما تسعى إلى تحقيقه ليس قَدَراً لا مفر منه، فهناك لاعبون دوليون آخرون، بقدرات متباينة، ويسعون إلى تحديد استراتيجيات أخرى موازية. فما هي استراتيجيات كل من هذه الأطراف؟ وما تداعيات هذه الاستراتيجيات على المنطقة وعلى مستقبل القضية الفلسطينية؟ وما هي ردود الأفعال المحتملة للتحديات التي تشهدها المنطقة؟ كلها أسئلة تحتاج إلى مزيد من التحليل والتدقيق، ونأمل من هذا المؤتمر أن يخرج بتصور يلقي الضوء على طبيعة المرحلة القادمة، وطبيعة التحديات التي تواجهنا فلسطينياً وعربياً، والسبل التي قد تساعد في تجاوز إشكاليات هذه المرحلة.

وختاماً أريد أن أؤكد حرص الجامعة على أن تتوفر لهذا المؤتمر، كما في كل المؤتمرات السابقة، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، والتفكير بصوت عالٍ في جو أكاديمي حر، وفي نطاق التقاليد الأكاديمية المتعارف عليها.

وختاماً أكرر ترحيبي بالجميع، شاكراً لكم تلبية الدعوة
ومساهماتكم الفكرية، وأتمنى لكم مؤتمراً ناجحا

كلمة افتتاح المؤتمر الدولي العاشر

د.مجدي المالكي*

يسرني باسم معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن أرحب بكم جميعاً في أعمال مؤتمرنا العاشر هذا. أرحب وأشكر ضيوف المعهد وأصدقاءه الذين قدموا من أميركا، ومن بعض الدول الأوروبية، ملبين دعوتنا للمساهمة والمشاركة في أعمال هذا المؤتمر على الرغم من انشغالهم. أشكركم جميعاً على حضوركم، كما أتقدم بالشكر الجزيل للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لدعمها المالي والمعنوي الذي لولاه لما استطعنا إنجاز هذه التظاهرة الأكاديمية. وأهلا وسهلا بكم جميعاً.

الأخوات والأخوة:

يحتل هذا المؤتمر، وهو المؤتمر الدولي العاشر للمعهد، موقعاً متميزاً في نشاط المعهد، فإضافة إلى أهمية موضوعاته وأبحاثه ونوعية المشاركين فيه، فهو يعقد في الذكرى السنوية الرابعة لوفاة الأستاذ الراحل إبراهيم أبو لغد مؤسس المعهد. كما أن هذا المؤتمر، هذا

* مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

التجمع الذي يسمح بالتواصل بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين من الوطن ومن الخارج، يتخذ دلالات خاصة، في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي تشهدها المنطقة وتشهدها القضية الفلسطينية.

يأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة من المؤتمرات التي بدأها معهد إبراهيم أبو اللغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت منذ سنوات عدة. عالجت هذه المؤتمرات قضايا ثقافية كمؤتمر «عبر المتوسطية»، و«المشهد الفلسطيني»، وقضايا تاريخية كمؤتمر «التاريخ الشفوي»، وقضايا سياسية كمؤتمر «مستقبل النظام السياسي الفلسطيني» الذي عقد مطلع هذا العام، ومواضيع جيوسياسية كمؤتمر «الحرب على العراق» وغيرها، وقد تم توثيق كافة وقائع هذه المؤتمرات في كتب متخصصة، وهي في متناول يد الجميع. وقد عكست هذه المؤتمرات، من زوايا متعددة، هموم المجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة. ويطمح المعهد بذلك إلى المساهمة في إغناء الجدل الدائر حول العديد من القضايا المصيرية، وبتسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الواقع الفلسطيني والتغيرات المستمرة والسريعة التي تجري في الساحة الإقليمية والدولية.

في هذا السياق جاء اهتمامنا بموضوع «الشرق الأوسط: التحدي والتصدي» لنكمل ما بدأناه في مؤتمرنا الدولي «الحرب على العراق»، الذي عقدناه قبل عامين، فقد تزايدت التحديات التي تواجه تلك المنطقة ... تلك المنطقة التي تختزن الأزمات الأكثر خطورة واشتعالاً في العالم ... من العراق إلى فلسطين مروراً بلبنان. منطقة تهب عليها رياح التغيير وتتفاعل فيها قوى دولية وإقليمية ومحلية عديدة، منطقة تعكس بشكل مكثف وواضح ملامح النظام الدولي الجديد.

لقد بررت واشنطن حربها على العراق بناءً على ذرائع ثلاث: الأولى هي «الحرب على الإرهاب»، والثانية «تهديد أسلحة الدمار الشامل»، والثالثة هي الوعد بجعل العراق، المتخلص من الديكتاتورية، نموذجاً ديمقراطياً يمكن تصديره إلى المنطقة العربية والإسلامية دون استثناء. وما أن انتهت الحرب حتى تبين عدم صحة الذريعتين الأوليين، ما دفع الإدارة الأميركية إلى التركيز على الذريعة الثالثة.

وقد تتالت بعد ذلك تصريحات المسؤولين في الإدارة الأمريكية حول أهمية إجراء تغييرات بنيوية في الدول العربية، وتبلور مشروع «الشرق الأوسط الكبير» مستنداً إلى ما توصلت إليه تقارير التنمية البشرية العربية التي كشفت بالأرقام عن مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية في المنطقة العربية التي تقف على مفترق طرق، فإما الانهيار، وإما البحث عن بديل. والبديل الذي قدمه الأميركيون هو الإصلاح الذي يمر عبر تشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

في هذا الوقت كانت أوروبا بدورها، وعن طريق مؤسسات بروكسل والشراكة الأورو-متوسطية، تصدر التقارير والدراسات حول ضرورة وكيفية المساعدة على تحقيق إصلاحات باتت أكثر من ضرورية في منطقة الشرق الأوسط المتاخمة لها، والحيوية لمصالحها ولأمنها. ويبدو أن التقاءً حصل بين ضفتي الأطلسي، على الرغم من الخلاف حول العراق، قاد إلى توليفة ما بين المشاريع الأوروبية والأميركية حول هذا «الشرق الأوسط الكبير»، لاسيما بعد الإقرار بفشل المشروع الأميركي-الإسرائيلي ومهندسه شمعون بيريس، المتعلق بـ «الشرق الأوسط الجديد»، الذي راج في التسعينيات من القرن المنصرم.

وعلى ما يبدو أن هذا الالتقاء حول الهدف العام يخفي وراءه خلافات حول أساليب تحقيقه، فما زالت أوروبا تشدد على ضرورة استبعاد الحلول العسكرية ما أمكن، واللجوء إلى الحوار والدبلوماسية والتعددية-القطبية، في حين ما زالت مقاربة أميركا أمنية وأحادية تبحث عن الهيمنة والاستئثار بالمحاور الإستراتيجية الكبرى في العالم.

وعلى الرغم من كل الادعاءات والتحليلات حول التحاق أوروبا التدريجي بالموقف الأميركي أو اقتراب أميركا، خلال ولاية بوش الثانية، من الموقف الأوروبي، تشير دلائل عديدة إلى أن أميركا والاتحاد الأوروبي يحاولان وصل ما انقطع خلال أزمة الحرب على العراق، ويحاولان تجاوز خلافاتهما، من خلال ترسيخ علاقة الشراكة في دمقرطة الشرق الأوسط الكبير. وكانت واشنطن وباريس قد عثرتا على قضية توحدهما، وتعتبر نقطة انطلاق ومختبراً لعلاقة شراكة جديدة، وهي لبنان (القرار ١٥٥٩).

في هذا السياق من التحولات الدولية والإقليمية، تطرح تساؤلات عديدة حول موقع دول المنطقة ودورها، في المستقبل وفي إطار التحولات السريعة والترتيبات الجديدة في العالم. هذه الدول بدأت تتساءل بقلق عن دورها. فكيف يكون لها دور أساساً في نظام لا تسيطر فيه على أية قاعدة من قواعد اللعبة الدولية الجديدة؟ ما الذي يجب أن تفعله لكي تحسن من مواقعها في النظام الدولي الجديد؟ هل تدخل في علاقات مناكفة وابتزاز كما تفعل بعض الدول؟ أم تخضع كلياً لإرادة القوى العظمى وشروطها؟

ولا شك بأن النظام العربي اليوم يتخبط في أزمة بنيوية خانقة، وهي أزمة تختلف عن الأزمات المتلاحقة التي شهدها العالم العربي منذ منتصف القرن الماضي، كونها أزمة تأتي بعد احتلال ثاني أكبر وأهم دولة عربية، وهو ما فتح الباب أمام خلل رئيسي في التوازنات الإستراتيجية في المنطقة. كما تأتي هذه الأزمة في ظل أوضاع عالمية وإقليمية ضاغطة تسلب العالم العربي إرادته تماماً، فهناك مشروع عالمي للهيمنة على العالم تقوده أميركا، وهناك مشروع هيمنة إقليمي للهيمنة على المنطقة تقوده إسرائيل، وهناك التقاء كامل بين المشروعين، والعالم

العربي يبدو تائهاً بين هذين المشروعين. فهل يمكن في ظل كل هذا أن يتبلور مشروع عربي لمواجهة التحديات والتغيرات التي تحدث في العالم اليوم؟

وباختصار، إن صناعة جيوتاريخية جديدة بدأت بالمنطقة، ولكن على أسس تختلف عن تلك التي أرستها بريطانيا وفرنسا خلال النصف الأول من القرن الماضي. فهناك بدائل واعتبارات عديدة خلقها النظام الدولي الجديد. فما هو الشكل السياسي للمنطقة مستقبلاً؟ وما هو دور أوروبا؟ وما هي سبل التصدي؟ وما هي الكتل والمحاور الجديدة التي ستبرز في المنطقة؟ وما هو دور إسرائيل وموقعها في المرحلة القادمة؟ وهنا يطرح السؤال حول مصير القضية الفلسطينية التي تشكل قلب الصراع العربي الإسرائيلي في خضم كل هذه التغيرات. وكيف يمكننا التعامل مع رياح التغيير التي أصبحت تمس في الصميم كل دول المنطقة؟ وكيف يمكننا التوفيق بين ضرورات التعاطي مع التحولات الدولية والواقع السياسي العربي المترهل من جهة، والمحافظة على الحقوق والثوابت الفلسطينية من جهة أخرى؟ كلها تساؤلات مهمة نأمل أن يساهم هذا المؤتمر في الإجابة عنا ولو جزئياً.

ختاماً أكرر ترحيبي بالجميع، شاكراً لكم جهودكم ومساهماتكم الفكرية، معتذراً لكم جميعاً ومسبقاً عن برنامج حرص المعهد على أن يستفيد فيه إلى أقصى ما يمكن من وجودكم في هذا المؤتمر، مع كل ما سيسببه لكم ذلك من إرهاق، أعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً.

وأتمنى للجميع التوفيق

أوروبا: بين مطرقة أميركا وسندان الشرق الأوسط

نعمان كنفاني*

اللهفة على ما فات والتوق إلى استرجاع الماضي نزعة مفهومة، وقد تكون أحياناً مبررة، على الصعيد الشخصي. ولكنها نزعة غالباً ما تعبر عن الإحباط والاستقالة، وتقود إلى توقعات وهمية عند إقحامها في مجال السياسة والعلاقات الدولية. ما أقصده هنا هو التمني التبسيطي في بعض الأوساط العربية وغير العربية، بعودة عهد الحرب الباردة، وبعودة زمن القطبية الثنائية في السياسة الدولية. تمني عودة الماضي هذا مشفوع بطبيعة الحال بتعديل لا مناص منه: استبدال الاتحاد السوفيتي بالاتحاد الأوروبي كثقل موازٍ للاعب الأكبر، الولايات المتحدة. الحرب الباردة القادمة إذن هي بين أميركا من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. والحال أن مصالح الاتحاد الأوروبي وضرورات حماية نطاقه الحيوي ستفرض عليه تحدي رعونة وطيش الولايات المتحدة وإجبارها على احترام قواعد لعبة جديدة. وسوف يسمح هذا للاعبين المحليين والإقليميين بحرية حركة أرحب، ومناورة أوسع، كما في الأزمان الخوالي.

* أستاذ الاقتصاد - جامعة بيرزيت.

من المفهوم طبعاً أن يسود هذا الحنين المكبوت أكثر ما يسود في منطقة الشرق الأوسط، حيث يبلغ الإحباط العام من القوة الحاسمة للقطب الواحد أقصاه، وحيث يبدو أن تفرده في تقرير مصير المنطقة يكاد يكون مطلقاً.

استرجاع الماضي على هذا النحو الفج، يبدو لي أنه مجرد وهم، لأن أوروبا لا تريد، حتى على افتراض أنها تستطيع، أن تحل مكان الاتحاد السوفيتي في مواجهة مفتوحة مع أميركا. أوروبا لا ترى نفسها استراتيجياً على طرف مقابل للولايات المتحدة. وهي لا تطمح إلى المواجهة، بل إلى التحالف معها، وإلى التأثير عليها، وإلى تعزيز الجبهة المشتركة بينهما.

يحاجج أنصار فكرة عودة الحرب الباردة بأن إقرار الدستور الجديد في الاتحاد الأوروبي يمكن أن يشكل نقلة نوعية على طريق بناء قدرات المواجهة المستقبلية بين القطبين. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل سيساهم دستور الاتحاد الجديد، على فرض إقراره، بسد الهوة بين وزن الاتحاد البشري والتجاري والاقتصادي، وبين دوره كلاعب في السياسة الدولية؟ غالباً ما يقال إن الاتحاد الأوروبي «مارد اقتصادي وقزم سياسي»، وإن دوره السياسي يثير الإحراج والارتباك، وإنه رضي بدور «الممول لا اللاعب» (payer not player)، وبخاصة في إطار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وغالباً ما يجري التأكيد على أن خفة الوزن السياسي لاتحاد يضم الآن ٢٥ دولة (٤٥٠ مليون نسمة) هي نتيجة لغياب السياسة الخارجية المشتركة. السؤال إذن، هل سيؤدي دستور الاتحاد الجديد إلى تبدلات جوهرية وإلى صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة؟ الجواب المختصر هو كلا! يجب أن لا نتوقع الكثير في المدى القريب، إذ أن الدستور الجديد يرمي أولاً إلى حل إشكالات الاتحاد الأوروبي الداخلية لا الخارجية.

يهدف الدستور إلى تحديد الإطار الذي سيعمل الاتحاد فيه، وإلى تحديد العلاقات الداخلية وتوزيع السلطات بين مؤسسات الاتحاد. ويتألف الدستور من ٤ أجزاء، يتناول الأول منها القيم والأهداف والمؤسسات وآليات اتخاذ القرارات. ويتضمن الثاني وثيقة الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد. ويتناول الثالث السياسات والوظائف وأدوات التنفيذ، في حين يحتوي الأخير على أحكام عامة، بما فيها أحكام تعديل الدستور. ولعل أبرز ما في الدستور الجديد هو تحديد صلاحيات الاتحاد بالعلاقة مع صلاحيات حكومات الدول الأعضاء، وهو أمر أثار الكثير من اللغط في أوروبا خلال السنوات الماضية. صنّف الدستور الإجراءات المختلفة تحت ثلاثة عناوين:

- إجراءات ومجالات يمتلك الاتحاد فيها صلاحيات حصرية (قضايا الاتحاد الجمركي، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية، وغيرها).
- مجالات يتشارك الاتحاد فيها بالصلاحية مع الحكومات الوطنية (مثل السياسات الاجتماعية، والبيئة، وحماية المستهلك).

- مجالات لا يمتلك الاتحاد فيها سوى صلاحية الدعم والتنسيق أو لعب دور تكميلي (مثل قضايا الرعاية الصحية، والثقافة، والسياحة، والأمن المدني).

أين تقع السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد؟ يقول الدستور «سيكون للاتحاد صلاحية تعريف وتنفيذ سياسة خارجية وسياسة أمنية مشتركة، بما فيها صلاحية وضع إطار متوسع لسياسة دفاعية مشتركة».

ولكن هذا لا يعني أنه ستكون للاتحاد سياسة خارجية مشتركة في مختلف القضايا الدولية، أو أن هذه السياسة ستكون ملزمة للأعضاء. إذ ما زال لكل دولة الحق في وضع فيتو، وفي سلوك طريقها الخاص. الدستور يقول فقط إن الاتحاد سيسعى إلى توسيع قاعدة الاتفاق، وإلى الالتزام بالتنفيذ المشترك لما تم الاتفاق عليه. وهذه صيغة لا تختلف كثيراً عما عليه الحال اليوم. الفرق سيظهر ربما فقط في أن الاتحاد سيكون له ممثل واحد مسؤول عن الشؤون الخارجية (الاتحاد سيصبح له رقم هاتف واحد كما طالب كيسنجر يوماً ما)، وزير خارجية واحد يتحدث باسم الاتحاد في الأمور التي تم الاتفاق على موقف مشترك فيها. وسيكون للاتحاد الأوروبي أيضاً رئيس يتم انتخابه دورياً كل عامين لضمان الاستقرار والاستمرارية، عوضاً عن رئيس يستبدل كل ستة أشهر.

إذن، يجب أن لا نتوقع حدوث تغيرات آنية كبيرة على صعيد السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي بعد التصديق على الدستور الجديد، هذا إن حصل. ولكن، من الخطأ الاعتقاد بأن أفق السياسة الخارجية المشتركة سيتوقف هنا، وأن المصالح الإستراتيجية المتباينة لدول الاتحاد ستفرض عليه دوماً أن يظل مشرذماً في السياسة الدولية.

الاتحاد الأوروبي هو نتاج مسار تاريخي اختلفت سرعته من آن إلى آخر. وهو تحالف بين دول لم تتنازل بعد (وربما لن تتنازل أبداً) عن كامل سياداتها الوطنية. وعلينا أن نتذكر أن أول شكل من أشكال التعاون والتنسيق السياسي (مع درجة طفيفة من التنسيق في السياسة الخارجية) جاء في العام ١٩٧٠ فقط، من خلال إطار التنسيق السياسي الأوروبي (European Policy Coordination, EPC). ولم يتم توسيع هذا الإطار إلا في العام ١٩٩٣ ليغطي السياسة الخارجية والأمنية (Common Foreign & Security Policy CFSP). ومع العام ١٩٩٩ قام الاتحاد بتأسيس سكرتارية عامة للشؤون الخارجية، وهو ما أعطى للسياسة الخارجية المشتركة وجهاً وعنواناً واحداً. واضح إذن أن هناك مساراً، وأن هذا المسار تصاعدي، وإن كان ببطء وتثاقل يدفع إلى الخيبة والكثير من الإحباط.

على أن تقدم الاتحاد الأوروبي البطيء نحو صياغة وتبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة لا يهدف، ولن يهدف في المدى المنظور على الأقل، إلى مقارعة أميركا. وتوجد قناعة راسخة الآن

على جانبي المحيط الأطلسي بأن «زلة القدم»، التي حدثت بين الطرفين إبان التمهيد لحرب العراق وخلال الحرب ذاتها، يجب أن لا تتكرر أبداً. ولا يستطيع المراقب إلا أن يصاب بالدهشة للسرعة النسبية التي تم بها احتواء الخلاف بين أفراد «الأسرة الواحدة»، ذلك الخلاف الذي تفجر بسرعة وقوة، والذي لاح لوهلة وكأنه غير قابل للاحتواء.

وبقدر ما أحاجج هنا بأن الفكرة التبسيطية التي تتوق لعودة الحرب الباردة ولاحتلال أوروبا للمقعد الشاغر اتجاه الولايات المتحدة تبدو لي غير واقعية، فإن استمرار أوروبا بلعب الدور القديم الذي كانت تلعبه على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يبدو غير واقعي ومستبعد أيضاً. أوروبا تسعى الآن إلى لعب دور أكثر فعالية عبر التأثير على اللاعب الأكبر، عبر عقلنة سياساته وعبر تعميم نموذجها الفريد. أوروبا تدفع بتصميم أكبر اتجاه حماية مصالحها الاقتصادية، ولكنها ستكون دائماً حريصة على أن لا تفلت الأمور من يدها وتؤدي إلى صدام. وكما الأمر في الاقتصاد فإنه في السياسة أيضاً. أوروبا تسعى لأن تكون شريكاً ذا رأي، وليس نقيضاً أو بديلاً. هناك إذن تباينات في المواقف بين أوربا وأميركا، وهي تباينات جوهرية أحياناً، ولكن هذه الخلافات تظل تحت السيطرة لا يسمح لها بالوصول إلى مرتبة التناحر. ولعل التباين في الأولويات والأدوات بين الطرفين يظهر على أوضح ما يكون في منطقة الشرق الأوسط.

لا تتردد أميركا في الإعلان عن أولوياتها في المنطقة جهاراً وبدون مواربة، وهو أمر يصعب على أوروبا المنافسة فيه. والبند الأول على سلم الأولويات هذه هو أمن ورفاه إسرائيل. ويأتي بعد ذلك ضمان تدفق النفط بأسعار مقبولة، وفي المرتبة الثالثة أولوية ترتبط بسابقتها وهي حماية الأنظمة العربية الصديقة. ولقد تقلصت أهميته هذه الأخيرة عقب ١١ أيلول ٢٠٠١، حيث تقدمت عليها أولوية محاربة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار السلاح النووي ودعاوى نشر الديمقراطية. أوروبا لم تقم أبداً بتحديد أولوياتها على هذه الدرجة من المباشرة والوضوح، على الرغم من أن مصالحها في المنطقة لا تقل عن مصالح اللاعب الأكبر. ولكن القراءة المتأنية للمواقف الأوروبية تؤكد الاستنتاج بأن الأولوية لديها تتمثل في «استقرار المنطقة». إذ أن السلام في الشرق الأوسط هو أمر «حيوي» (vital) للمصالح الأوروبية. والفهم الأوروبي لظروف ما بعد ١١ أيلول يعبر ضمنياً عن أولويات مختلفة: المخاطر الممكنة تأتي من عدم الاستقرار الذي يتولد من النزاع بين الدول، ومن عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ومن سوء الحكم وغياب الديمقراطية. ويرى الأوروبيون بشكل عام أن الإرهاب يولد من تلك الاختلالات ومن النزاعات الإقليمية.[1]

[1] Perthes, V. (2002): The involvement of European Foreign Policy in the Middle East. (http://www.oidmg.org/page_tmp/oib/25.10.volker.htm).

وتؤكد أوروبا أنه إلى جانب الصراعات الإقليمية المتعددة، هناك ضعف مميز في الأطر المؤسساتية الإقليمية في الشرق الأوسط، وأن التكامل والتعاون الإقليمي فيها لا يذكر. إذ إن نسبة حجم التجارة البينية لا يزيد على عُشر التجارة على الرغم من صغر الأسواق الوطنية ومحدوديتها. وحصة المنطقة من التجارة العالمية (عند استثناء النفط) لا تذكر. إذن، لا المؤسسات الإقليمية قادرة على كبت وحل النزاعات، ولا هي بقادرة على تقديم حوافز للإصلاح الداخلي الضروري ولتعزيز الرفاه.

ويظهر التباين في الأولويات بين أوروبا وأميركا بشكل جلي في نطاق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. إذ في حين ترى الولايات المتحدة أن حل النزاع هو وسيلة لتحقيق أمن إسرائيل، فإن أوروبا تراه أداة لاستقرار المنطقة. أميركا تنظر إلى المنطقة كجزء من إستراتيجيتها الدولية وإلى إسرائيل كحليف إقليمي أساسي. أوروبا تنظر إلى المنطقة على أنها الجار الأقرب. وعلى الرغم من وجود علاقات خاصة بين عدد من الدول الأوروبية وإسرائيل، فإن أيّاً منها لا يسعى إلى بناء علاقة مع دولة واحدة على حساب الدول الأخرى (على حساب المنطقة ككل). أوروبا ترى إسرائيل كدولة شرق أوسطية من بين دول أخرى، لاعب بين لاعبين آخرين. أميركا ترى إسرائيل محطة أمامية للغرب وليس كدولة شرق أوسطية تقليدية. هذا التباين في الموقفين هو نتاج للجغرافيا، ونتاج للعلاقات الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة، وهو أيضاً نتاج جزئي لاعتبارات السياسة الداخلية. إسرائيل هي شأن من شؤون السياسة الأميركية الداخلية (وبخاصة في فترات الانتخابات)، ولكنها ليست كذلك أبداً في أوروبا.[2]

أوروبا ترى أن الصراع العربي – الإسرائيلي هو الأكثر مدعاة للقلق ولعدم الاستقرار في مجالها الحيوي الجنوبي، على الرغم من أنه ليس المصدر الأوحد للأزمات. وترى أوروبا أن هذا الصراع أدى إلى استنزاف هائل للموارد، وخدم كوسيلة لإعطاء الشرعية للإرهاب وللحكومات السلطوية، وإلى توجيه الأنظار بعيداً عن المشاكل البنيوية والهيكلية التي تواجه المنطقة. تباين الأولويات وتباين فهم جذور الأزمات في المنطقة بين أوروبا والولايات المتحدة ينعكس أيضاً في تباين الحلول. إذ توجه أوروبا في علاقاتها الخارجية اهتماماً أكبر إلى الأصعدة البنيوية، مثل الأبعاد الاجتماعية–الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية–السياسية. ويبدو أن توجهاتها في هذا المجال تعكس تجربة الاتحاد الأوروبي ذاته، وبخاصة من ناحية النزعة الداخلية الأصيلة للتعددية (multilateralism). وأفضل مثال على ذلك

[2] Ibid.

هو «مسار برشلونة» للتعاون الشرق أوسطي ذو المستويات المتعددة والأصعدة المختلفة والأفق الزمني الطويل. وهذا المسار، الذي يسعى الاتحاد الأوروبي لتطبيقه في مناطق مختلفة من العالم أيضاً، يعبر عن رغبة أوروبا «بتصدير» تجربتها: ترسيخ السلم بين الدول الجارة عبر التكامل الاقتصادي، ونزع فتيل الفوضى واللااستقرار عبر تعميم الرفاه وتقليص اللاتوازن الاجتماعي.

لا شك أن الإصلاح هو أولاً وقبل كل شيء مسار داخلي ضمن إطار ثقافي وسياسي ومؤسساتي محدد. إلا أن الأطراف الخارجية يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في صياغته والدفع إلى تبنيه ومنحه الشرعية الدولية اللازمة. وتبرز أهمية الأطراف الخارجية تحديداً بسبب غياب الهياكل المؤسساتية الإقليمية القادرة على توليد التحولات الضرورية، كما حدث في أوروبا الشرقية عقب مؤتمر وإعلان هلسنكي في العام ١٩٧٥. كذلك ليس هناك في العالم العربي نموذج إصلاح جذاب يمكن أن يقود إلى آثار متسلسلة في الدول المحيطة على خطى نظرية أحجار الدومينو.

هذا هو تحديداً الفراغ الذي سعت أوروبا إلى سده في مبادرة برشلونة. إذ ليس سراً أن هذه المبادرة استمدت روحها من إعلان هلسنكي، وأن الطموح هو تحقيق النتائج ذاتها التي تمخض عنها إعلان هلسنكي في أوروبا الشرقية هنا ثانية في الشرق الأوسط.

يقوم مسار برشلونة، الذي يضم دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط، على ثلاثة أعمدة:

١- خلق منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تقوية ودعم الحوار السياسي والأمني على أرضية مبادئ أساسية مثل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

٢- تأسيس منطقة رخاء مشترك عبر الشراكة المالية والاقتصادية والتقدم المتدرج نحو خلق منطقة تجارة حرة مع حلول العام ٢٠١٠. والهدف هنا هو التعميق العمودي للتجارة بين كل دولة أوسطية على حده والاتحاد الأوروبي. وفي الوقت ذاته إنجاز تكامل تجاري أفقي بين دول الشرق الأوسط ذاتها. نجاح هذا التصور يعني تأسيس أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، تضم ما لا يقل عن ٤٠ دولة و٥٠٠ مليون نسمة. وأظهر الاتحاد الأوروبي سخاءً مرموقاً بتخصيص ٨,٨ مليار يورو على أفق عشر سنوات لانجاز هذا الهدف.

٣- تطوير الموارد البشرية وتعزيز التفاهم الثقافي والتقارب وتبادل التجارب والخبرات العلمية بهدف تأسيس مجتمعات حرة ومفتوحة ومرفهة.

مثل مسار برشلونة بداية منظور جديد للأمن ليحل محل تشكيلات الحرب الباردة التي حكمت السياسات الغربية في الشرق الأوسط لفترة طويلة. أوروبا، باختصار شديد، توصلت إلى القناعة بأن الهوة الكبيرة في الثروة بين ضفتي المتوسط لم تعد تتساوق مع متطلبات الاستقرار والرفاه طويل الأمد في أوروبا ذاتها، وأن الأمن لا يتأتى فقط من رفع الحواجز ولكن أيضاً من بناء السلام ونشر الرفاه.[٣]

تعاملت الولايات المتحدة مع مبادرة برشلونة، منذ انطلاقها في العام ١٩٩٥، بالاستعلاء والاستخفاف وبالكثير من اللامبالاة في أفضل الحالات.[٤] ويحق لأوروبا الآن أن تتنفس الصعداء وهي ترى أميركا تقتفي آثار خطاها، وإن كان بشكل فظ يعوزه الكثير من الأناقة والحنكة الأوروبية. أقصد هنا المبادرة الأميركية التي عرفت باسم «الشرق الأوسط الكبير»، والتي حصلت مؤخراً على اسمها الرسمي: «الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك» (partnership for progress & common future). إذ أن مجرد إطلاق هذه المبادرة، التي ما زالت تحتوي على ثغرات محرجة حتى بعد كل التعديلات والتحسينات، يؤشر إلى اعتراف الإدارة الأميركية -الضمني على الأقل- بضرورة التعامل مع المشاكل الهيكلية في المنطقة بأسلوب شمولي طويل الأمد.

يدلل الاتحاد الأوروبي على صواب إستراتيجيته عبر التأكيد على أن سياسته المشتركة، والمستديمة والمبادرة والتصاعدية اتجاه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى جر الموقف الأميركي معه. فلقد قام الـ EPC في أحد بياناته في العام ١٩٧٣ بتأييد «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (وهو ما فعله الرئيس كارتر بعد ٤ أعوام). وفي العام ١٩٨٠، قام الاتحاد الأوروبي بإصدار بيان فينيسيا الشهير، وهو أول وثيقة تدعو إلى ضرورة إقحام منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، وهو موقف وصلت إليه الإدارة الأميركية في مطلع التسعينيات. وفي العام ١٩٩٩، أكد الاتحاد الأوروبي في بيان برلين على «الحقوق الدائمة وغير المنقوصة للفلسطينيين في تقرير المصير، بما فيه حقهم في دولة

[3] Benedict Suzan (2002): The Barcelona Process and the European Approach to Fighting Terrorism. Center on the US and France, Brookings.

http://www.brookings.edu/fp/cusf/analysis/suzan_20020514.htm

[4] Center for Applied Policy Research, CAP (2005): Europe and the Middle East-Perspectives for Engagement and Cooperation. Felix Neugart (ed). Bertelsmann Stiftung, January 2005.

http://www.cap-lmu.de/english/projects/bertelsmann/middleeast.php

مستقلة»، وهو ما تنادي به الإدارة الأميركية الآن. وتوج المسار في العام ٢٠٠٢ في بيان قمة سيفيليا الذي حدد هدف المسار السياسي بـ «التأسيس المبكر لدولة فلسطين الديمقراطية والقابلة للحياة (viable) وذات السيادة والمستقلة على أساس حدود العام ١٩٦٧»، وهو ما تطمح أوربا، بدرجة أو أخرى، إلى إقناع الإدارة الأميركية به الآن.[٥]

ولكن كل هذا لا يستطيع أن يخفي مأزق الإستراتيجية الأوروبية: إن نجاح المساعدات التقنية والمالية، والضغط المبطن والمكشوف، لتحقيق التحولات الهيكلية الضرورية في المنطقة مرهون بأمرين جوهريين. أولهما المصداقية التي يتمتع بها عملاء التغيير الخارجيون لدى شعوب المنطقة. تعلم أوروبا جيداً أن مصداقية الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، متواضعة للغاية في الشارع العربي. والسبب يعود في المحل الأول إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وإلى أزمة العراق. وثانيهما هو تعريف ودعم عملاء التغيير الداخليين. إن الصعوبة الأبرز في دمقرطة العالم العربي هي في تحديد الطرف القادر على تحمل وزر التغيير. هناك الليبراليون ذوو التوجهات الغربية، ولكنهم يعانون من عزلة قاتلة ومن فقدان الأرضية الشعبية. وهناك التكنوقراط، ولكنهم يفتقدون إلى حوافز كافية للتغيير. وهناك الإسلاميون المعتدلون الذي يؤمنون بجوهر العملية الديمقراطية، والذين يتمتعون بقواعد شعبية واسعة. ويؤكد البعض أن تحولات مهمة طرأت في صفوف هذا التيار: بدءاً من إصلاح الفكر الديني ونبذ العنف وانتهاءً بالدعوة إلى المشاركة في حياة سياسية تعددية.

هذان الأمران؛ الضغط لإيجاد حل مرض لقضية فلسطين، والضغط لفتح قنوات حوار وتعاون مع التيارات الإسلامية المعتدلة، هما ما تطمح أوروبا إلى دفع أميركا باتجاهه الآن، وهما ما سوف يقرر نجاح أو فشل الإستراتيجية الأوروبية على المدى المتوسط. السؤال المشروع في هذا السياق إذن: ما هو أفق نجاح أوروبا في مسعاها لدى أميركا على هاتين الجبهتين؟ هذا سؤال صعب بطبيعة الحال، وأية محاولة للإجابة لا بد وأن تتكئ

---

[5] For references to the EU's official declarations on Palestine see:

- Declaration of the EEC Foreign Ministers, November 6, 1973. In Abdulhadi M. (1997) ed.: *Documents on Palestine*. Passia, Jerusalem. Vol. I, p. 224.
- Declaration of the European Council regarding the Middle East Process in Berlin, 24-25 March 1999» (http://europa.eu.int/council/off/conclu/mar99_en.htm).
- http://www.oidmg.org/page_tmp/oib/25.10.volker.htm - _ftnref7#_ftnref7 Declaration by the European Union on the Middle East. (http:/www.ue2002.es/principal.asp?idioma=ingles).

على توقعات واحتمالات تطور الأوضاع الداخلية في المنطقة، وتطور الشرط الذاتي في أوروبا (لجهة توسيع وتعميق قاعدة الاتفاق بين دولها)، وأخيراً على احتمالات تطور الأوضاع في الولايات المتحدة نفسها. ولكن، وهذا ما حاولت التأكيد عليه تكراراً في هذه المداخلة، إن مسار التأثير على أميركا هو بطبيعته، وعلى افتراض إمكانية نجاحه، مسار بطيء ولا يحتمل الانقلابات الفورية. ومن ناحية أخرى، فإن فشل أوروبا في التأثير على المواقف الأميركية لن يدفع بها إلى الطرف النقيض، أي إلى المعارضة والمواجهة بالعلن وبشكل مفتوح، بل سيدفع بها، على الأرجح، إلى استنباط طرق إقناع وقنوات ضغط ولين بديلة. أوروبا، باختصار، يمكنها أن تفعل الكثير، ولكنها لن تقوم بفعل ذلك بالسرعة والحسم والجسارة التي يتمناها الكثيرون.

References

1 Perthes, V. (2002): The involvement of European Foreign Policy in the Middle East. (http://www.oidmg.org/page_tmp/oib/25.10.volker.htm).

1 Ibid.

1. Benedict Suzan (2002): The Barcelona Process and the European Approach to Fighting Terrorism. Center on the US and France, Brookings.

http://www.brookings.edu/fp/cusf/analysis/suzan_20020514.htm

1 Center for Applied Policy Research, CAP (2005): Europe and the Middle East-Perspectives for Engagement and Cooperation. Felix Neugart (ed). Bertelsmann Stiftung, January 2005.

http://www.cap-lmu.de/english/projects/bertelsmann/middleeast.php

1 For references to the EU's official declarations on Palestine see:

- Declaration of the EEC Foreign Ministers, November 6, 1973. In Abdulhadi M. (1997) ed.: Documents on Palestine. Passia, Jerusalem. Vol. I, p. 224.

- Declaration of the European Council regarding the Middle East Process in Berlin, 24-25 March 1999" (http://europa.eu.int/council/off/conclu/mar99_en.htm).

- http://www.oidmg.org/page_tmp/oib/25.10.volker.htm - _ftnref7#_ftnref7 Declaration by the European Union on the Middle East. (http:/www.ue2002.es/principal.asp?idioma=ingles).

التحديات أمام العالم العربي

علي فياض*

الموضوع الذي سأتحدث عنه له علاقة باستراتيجية المواجهة، أعني مواجهة الهجمة الأمريكية على المنطقة، وتحديداً له علاقة باهتماماتنا بحزب الله على النحو الأساسي؛ أي ما يتعلق بلبنان، وبدور المقاومة فيها، والتحديات التي تتصل بهذا الموضوع. لذلك، وقبل أن أستعرض هذا الأمر، أريد أن أسترشد بتقريرين أمريكيين يتناولان الوضع اللبناني خلال الأشهر القادمة على نحو مفصل، صدرا، مؤخراً، عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. وعندما نقوم بالمقارنة بين الأحداث التي تتالت على الساحة اللبنانية وبين هذين التقريرين، نجد أن ثمة تشابهاً كبيراً، وثمة ما يمكن أن أقول إنه يشكل ترجمة من ناحية الأحداث لمضمون هذين التقريرين الأمريكيين.

التقرير الأول صادر عن المجموعة الرئاسية، وهي مجموعة الدراسة الرئيسية التابعة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وكما تعرفون، فهذا المركز شديد التأثير على قرارات السياسة الأمريكية، وسبق له أن

* مدير المجلس الاستشاري للدراسات والتوثيق - بيروت.

أصدر لغاية الآن خمسة تقارير من بداية التسعينيات، وقد شكلت هذه التقارير على الدوام عنوان السياسة الأمريكية في المنطقة، ونحن نذكر تماماً كيف أنه في العام ٩٢، اشترط التقرير الثاني تطوير العلاقات الأمريكية مع الدول العربية، بما فيها مصر، والأردن، كما اشترط أن تقوم هذه الأنظمة بالتضييق على الحركات الإسلامية، ثم جاء التقرير الآخر الذي أطلق مصطلح الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، وشكل عنواناً للسياسة الأمريكية في تلك المرحلة، ومن ثم صدر في العام ٢٠٠٠ تقرير تحدث عن السياسة الأمريكية وشبهها بأنها إبحار في وسط هائج، أو بحر مضطرب في الشرق الأوسط، ومن ثم التقرير الأخير الذي هو موضوع حديثي، والذي صدر قبل أشهر قليلة في ربيع العام ٢٠٠٥، تحت عنوان «ركائز السياسة أو الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، وهو تحدث عن ثلاث ركائز: الأمن، والإصلاح، والسلام.

فيما يتعلق بموضوع الأمن، ركز التقرير على سوريا وإيران، واعتبرهما الخطر الأول على السياسة الأمريكية في المنطقة، الخطر الأول على السياسة الأمريكية في العراق، وفلسطين، ولبنان، ودعا إلى العمل دون أن تتمكن هاتان الدولتان (سوريا وإيران) من تطوير أسلحتهما وقدراتهما العسكرية. وفيما يتعلق بالإصلاح، فقد قدم التقرير عنواناً آخر للإصلاح هو معركة كسب العقول لربح معركة السلام، وركز على ما هو معروف، تغيير المناهج التربوية والمعرفية، وبخاصة المناهج الدينية، ودعا للانفتاح على إسرائيل، وحرية التجارة، والخصخصة، وحدد لكل دولة عربية في المنطقة دوراً. فعلى سبيل المثال، اعتبر أن دور مصر هو تقييد الحركة الإسلامية والتضييق عليها، وكذلك حدد دوراً للسعودية يتعلق بتحديث مناهج التعليم، ودور اليمن الإمساك بحركة القبائل. أما فيما يتعلق بالسلام، فقد قصد التقرير بالسلام أنه تحديد حرية حركة الكيان الإسرائيلي في الانسحاب من غزة، ودعم القيادة الفلسطينية في القضاء على ما سماه بالإرهاب، وتجريد سوريا مما سماه قوتها الإقليمية، وضغط باتجاه إجراء تحويل جذري في النظام السياسي السوري.

إن الملفت في هذا التقرير فيما يتعلق بحزب الله أن الدراسات التي صدرت عن مجموعة الدراسة الرئاسية تضمنت مجموعة توصيات تتعلق بحزب الله، واعتبرته أنه يقف في المرحلة الأولى في لوحة أهداف الإدارة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة، كما تضمن التقرير فقرات عدة توصي الرئيس الأمريكي بضرورة الاستيلاء على لبنان، عبر تركيز عملية الاستيلاء على الدولة، وكسبها كعنصر حاسم في تجريد المقاومة من سلاحها، ونقل لبنان من ضفة سياسية إلى ضفة أخرى.

الدراسة الأخرى التي أصدرها الأمريكيون أيضاً عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى هي دراسة روبرت الشهيرة التي صدرت في ١٥ آذار الماضي تحت عنوان «تقييم سياسة عدم الاستقرار البناءة التابعة لإدارة بوش»، وصدرت على قسمين، يتعلق القسم الأول بلبنان وسوريا،

وتحدث بدرجة عالية من الوضوح والشفافية حول ماذا ينبغي على الأمريكيين أن يفعلوا في إزاء لبنان وسوريا، وما هم بصدد فعله حقيقةً. وقد دعا التقرير إلى إخراج السوريين من لبنان وهذا تم، كما دعا إلى إجراء انتخابات لبنانية بإشراف دولة على أن تصب نتائج هذه الانتخابات في اتجاه خسارة حلفاء سوريا. ودعا أيضاً إلى تطبيق مبدأ انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وفق القرار ١٥٥٩، وتطبيق هذا المبدأ أيضاً على ما اعتبره التقرير وجوداً إيرانياً مسلحاً في لبنان، كما دعا التقرير إلى (وهذا هو الهدف الأساسي لكل المعالجة) إلى نزع سلاح حزب الله، وقال إن المقصود بذلك بشكل أساسي هو سلاح أو صواريخ الكاتيوشا، مشدداً على أن تجمع هذه الصواريخ ويتم إخراجها كلياً من لبنان، ومن ثم العمل على وضع حد لحرية حزب الله في العمل كقوة مستقلة، ودعا كذلك إلى أن تكون مراكز الحزب ومواقعه في الجنوب اللبناني خارج نطاق مرمى صواريخ الكاتيوشا، أي بعيداً عن الحدود اللبنانية عشرات الكيلومترات، ودعا أيضاً إلى انتشار الجيش اللبناني. ومن اللافت أيضاً أن التقرير ألمح إلى إمكانية أن يكون هناك حسم دامٍ بالنسبة لمسألة سلاح حزب الله؛ أي اعتماد القوة في حال تم رفض ما يتم تقديمه من عروض سلمية في هذه المرحلة، وألمح إلى ذلك بإمكانية دخول قوات أمريكية وفرنسية إلى لبنان، ونص على ضرورة إحضار مراقبين دوليين لمراقبة مطار بيروت والحدود الأخرى منعاً لإمكانية إدخال سلاح لحزب الله، تماماً على غرار الدور الذي لعبته شركة لويد الخاصة البريطانية في خليج العقبة، عندما قامت بمراقبة منع أي شحن غير قانوني إلى العراق خلال التسعينيات، وأصر على أن يبقى تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية.

ومن ثم انتقل التقرير إلى الحديث عن وضع النظام السوري، حيث اعتبر أنه الأكثر هشاشة في المنطقة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية غير مهتمة بتاتاً باستمرار النظام السوري، واعتبر أن البحث عن أي شق في هذا النظام من شأنه أن يتحول سريعاً إلى صدع كبير، يؤدي إلى هزات متتالية، ومن ثم حاول أن يلفت نظر الاستراتيجيين الأمريكيين إلى ضرورة التفتيش عن مصادر لزعزعة الاستقرار السوري، وضرورة اعتماد خطاب نقدي يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان اتجاه النظام السوري. وخلص التقرير إلى اعتبار الأراضي اللبنانية والسورية مواقع اختبار مبكر لسياسة عدم الاستقرار البناء التابعة للإدارة الأمريكية.

لا أريد أن أستطيل في عرض القسم الثاني من التقرير، لكنه يحدد أربع وسائل في التعاطي الأمريكي مع قضايا المنطقة، ويعتبر أن هناك وسيلة وقوع على غرار ما جرى في العراق ووسيلة العزل على غرار ما جرى مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، ووسيلة الوعظ المتنمر -وهذا مصطلح ملفت، الوعظ المتنمر- على غرار ما يجري الحال مع السعودية ومصر، ومن ثم وسيلة الفوضى البناءة أو عدم الاستقرار البناء على غرار ما يجري في لبنان وسوريا. وينتهي التقرير بدعم أو يؤدي بالإدارة الأمريكية إلى دعم الأمريكيين وليس دعم الديمقراطية.

وكما ذكرت، فإن مضمون هذين التقريرين اللذين يغطيان من الناحية النظرية والسياسية التطورات التي حصلت في لبنان منذ أشهر عديدة، ولا تزال تحصل لغاية الآن منذ صدور القرار ١٥٥٩ حتى اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ووصولاً إلى اغتيال سمير قصير الصحافي في جريدة النهار، لا يخفي أن الوضع شديد الدقة، وشديد الخطورة، وحساس، فإن هناك حركة اصطفاف قوية بين مختلف الأنظمة السياسية، ولبنان الآن يعيش في قلب عملية الاغتيالات الجارية، وكل القوى السياسية والتيارات السياسية والطوائف فيه تدرك جيداً أن هذه الانتخابات سوف تفضي إلي سيطرة قوى المعارضة، وأن قوى أساسية سابقة كانت محسوبة على سوريا لم تجد لها مكاناً داخل المجلس النيابي المقبل، طبعاً ما عدا قوى لا يمكن تجاوزها كحزب الله وحركة أمل على محور أساسي، وبالتالي، فإن الانتخابات التي تجري الآن ستشكل ركيزة تحول في الوضع السياسي اللبناني، إذ بعد هذه الانتخابات ستتشكل حكومة جديدة، وهذه الحكومة ستفتح ملفات أساسية كبرى تنفيذاً لما تضمنه التقريران اللذان ذكرتهما، سيناريو مقدم اتجاه المستقبل اللبناني.

وهنا أشير عندما نتحدث عن الموقف الأوروبي والموقف الأمريكي، ففي حقيقة الأمر، ثمة نوع من التقارب الأوروبي الأمريكي فيما يتعلق بتلك الساحتين اللبنانية والسورية، ولا يمكن إخفاء أن هناك تحولاً ما في الموقف الأوروبي، وتحديداً الفرنسي، حيث كان الموقف الفرنسي قبل سنوات موقفاً مختلفاً تماماً بشأن الوضع اللبناني وبشأن العلاقة مع سوريا، لكن هذا التحول هو الذي أنتج القرار ١٥٥٩، وهو الذي يغطي التطورات السياسية الراهنة، لكن في الوقت الذي يوافق الأوروبيون على نزع سلاح حزب الله، فإنهم يختلفون مع الأمريكيين من ناحية إبداء حرص أكبر على الاستقرار اللبناني، ويعتبرون أن نزع سلاح حزب الله هو مطلب، لكن يجب أن ينفذ بكثير من التحفظ والروية، وبالطريقة التي لا تمس بالاستقرار اللبناني، بحيث لا تُحمَّل الخصوصية اللبنانية أكثر مما تحتمل، لأن لبنان بلد ذو تشكيلة طائفية، وتكوينه السياسي والاجتماعي معقد، وبالتالي يجب إجراء هذه الانتخابات بطريقة لا تفضي إلى كسر هذا الاستقرار، أو الإخلال بالتوازنات على نحو يدفع هذا البلد باتجاه فوضى مفتوحة، بينما الأمريكيون غير مكترثين بتاتاً بعامل الاستقرار اللبناني.

إذاً، ما هي الإستراتيجية لمواجهة هذه التحديات أو هذه السيناريوهات الخطيرة التي تريد إحداث تغييرات جذرية في توازنات الواقع السياسي اللبناني، وربما أيضاً وصولاً إلى إحداث تغييرات في النظام السوري، وهو ما يظهره كثير من الأمريكيين. الأمريكيون أرادوا أيضاً للمقاومة أن تنكشف إقليمياً من خلال الانسحاب السوري، وهذا حصل، وأرادوا للمقاومة أن تنكشف داخلياً من خلال إيجاد موقف لبناني كبير يطرح موضوع سلاح المقاومة للنقاش، والأمريكيون أيضاً سيشتغلون خلال الفترة المقبلة على إحداث انكشاف شيعي أيضاً إذا صح

التعبير لهذه المقاومة، المشكلة داخل الساحة الشيعية نفسها، وهي البيئة الديموغرافية الاجتماعية التي تحضن المقاومة في الجنوب، لذلك افترض الأمريكيون أنهم يدفعون المعطيات السياسية والاجتماعية في لبنان نحو عزل المقاومة، وهم يدركون جيداً بأن العلاج العسكري لسلاح المقاومة ليس ممكناً، ولا يفضي إلى نتيجة؛ لأن الحلول العسكرية جربت مع المقاومة مراراً، وجربت من خلال حرب تموز الكبيرة في العام ٩٣، ولم تفضِ إلى نتيجة، وجربت في حرب كبيرة جداً مرة أخرى العام ٩٦، ولم تفضِ إلى نتيجة أيضاً، بل على العكس، كانت المواجهة العسكرية للمقاومة تؤدي إلى ازدياد قوة المقاومة، وفي حرب نيسان نتج تفاهم نيسان الذي شكل أحد المرتكزات الأساسية السياسية لانتصار المقاومة في أيار من العام ٢٠٠٠.

إذاً، ما يجري الآن هو ما تحاول الأدبيات الأمريكية أن تسميه نوعاً من الثورات البيضاء، أو الثورات العفوية، أو الثورات البرتقالية، التي تريد أن تطوق المقاومة مدنياً وتعزلها وتجعلها مكشوفة من الناحية الشعبية، لذلك افترض الأمريكيون بأنه خلال هذه الهجمة ستنشأ المقاومة سريعاً، وستنجر إلى الانقسام الذي أحدثه التدخل الأمريكي في الوضع اللبناني، وبالتالي ستفتعل مشكلة مع الأطراف الذين يعتبرهم الأمريكيون ركيزة هذا التدخل الغربي، ومرتبي هذا المشروع الذي يقوم بإحداث التحولات التي أشرت إليها، لكن موقف المقاومة كان مختلفاً تماماً، حيث رفعت المقاومة شعار الحوار بين اللبنانيين، واعتبرت أن السلم الأهلي اللبناني خط أحمر ممنوع المس به، ودعت إلى التوافق اللبناني على مشروع إصلاحي لبناء الدولة وتحديثها وإعادة تصويب أداء العملية الدستورية في لبنان، كما دعت اللبنانيين بأطرافهم المختلفة إلى الحوار والتفاهم حول سلاح المقاومة، وضرورة حماية هذا السلاح.

لذلك، قالت المقاومة فيما يتعلق بموضوع السلاح إنها تتمسك بسلاحها، ودعت من ناحية أخرى اللبنانيين إلى الحوار حول هذا السلاح، وأن الموضوع ليس مقفلاً ومغلقاً، وإذا كان لدى البعض بدائل فليطرحها، لكن من زاويتنا (المقاومة) لا نرى أن هناك ثمة بدائل يمكن أن تحل محل سلاح المقاومة، وفي أداء الوظائف الإستراتيجية والوطنية التي يؤديها هذا السلاح. وقد انعكست هذه الرؤيا على المستوى الانتخابي في الأمن، فالمقاومة نسجت تحالفاتها الانتخابية مع الطرفين الأساسيين اللذين يعتبرهما الأمريكيون بأنهما ركيزة هذا التحول السياسي الذي نتحدث عنه، لذلك كانت التحالفات الانتخابية للمقاومة مع تيار المستقبل، وهي تيار الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ومع تيار الأستاذ وليد جنبلاط، والحزب التقدمي الاشتراكي، ومن المعروف أن هذين التيارين هما اللذان يقودان عملية التغيير التي تجري الآن. هذا التحالف الانتخابي لم يكن تحالفاً انتخابياً محضاً معلقاً في الهواء بلا معنى، إنما استند إلى حوار سياسي داخلي شديد الأهمية، وهذا الحوار قام على البحث في مستقبل لبنان، وهذا المستقبل مرهون بملفين كبيرين، ملف الإصلاح من ناحية وتطبيق اتفاقية الطائف، وملف المقاومة من

ناحية أخرى، فإذا كنا نريد أن نبني وطناً ونريد أن نفصل بين الأجندة الداخلية اللبنانية الإصلاحية والأجندة الأمريكية والغربية المفروضة على لبنان التي تتصل بأهداف تحدثنا عنها، يجب أن يتفاهم اللبنانيون فيما بينهم.

وبالفعل، دفع هذا الحوار إلى أن يكون الشعار لبنانياً الآن، وأن سلاح المقاومة هو شأن داخلي، ولا شأن للأمريكيين ولا لغيرهم في هذا الأمر، وأن اللبنانيين يدركون جيداً أن الضغوطات الأمريكية والأمنية ستكون ضغوطات كبيرة وقاسية، لكن ومهما يكن حجم الضغط الأمريكي والغربي، ما لم يستند هذا الضغط إلى ركائز وأدوات داخل الساحة اللبنانية، فإنه سيبقى دون أن يشكل خطراً فعلياً في إحداث التحولات التي يتطلع إليها، نحن ندرك جيداً مدى الخصوصية الاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها هذا البلد، نحن بلد متعدد الطوائف، وبالتالي الواقع التعددي هذا إما أن ينحكم إلى حالة توافقية من اللبنانيين بهدف تعريف التحديات التي ستواجهنا خلال الفترة المقبلة، وإما أن نختلف فيما بيننا، الاختلاف مشكلة في لبنان، لأنه سريعاً يتحول إلى اضطراب سياسي وأمني، وهذا ما لا يريده اللبنانيون، بل يريدون أن ينقذوا بلدهم، وأن يدفعوا به إلى اتجاه التماسك لمواجهة هذه التحديات.

توافق اللبنانيين فيما بينهم وتماسكهم فيما بينهم لا بد أن يستند إلى توافق على هذين الملفين اللذين تحدثت عنهما، وهما الملف الإصلاحي وملف حماية المقاومة، لذلك أريد أن أقول إن المقاومة من خلال هذه المنطلقات أرادت أن تقدم تجربة يفترض الأمريكيون دائماً بأنها أمر متناقض لا يمكن أن يكون، وهذه التجربة تقول إن هناك إمكانية في أن نجمع الديمقراطية من ناحية والمشروع الإصلاحي الوطني النضالي من ناحية أخرى. ليس صحيحاً أن هناك تناقضاً بين أن تكون الاتجاهات العربية اتجاهات تتطلع إلى مواجهة الاحتلال ورفض التدخل الأجنبي من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تكون ضد الديمقراطية، يمكن بناء لتجربة المقاومة الإسلامية في لبنان أن نكون ديمقراطيين تعدديين، نسعى فعلاً إلى بناء تجربة إصلاحية تنموية تبني دولة حديثة، وأن نتمسك في الوقت ذاته بحقنا في العمل على تحرير أرضنا، وعلى رفض التدخل الأجنبي في قضايانا الداخلية، لذلك أقول إن ركيزة مواجهة المشروع الأمريكي من زاوية التحديات التي تواجهها في الساحة اللبنانية، هي:

أولاً: نحن نراهن على الاحتضان الشعبي للمقاومة، المقاومة ليست فريقاً أقلوياً في لبنان، ليست تنظيماً مسلحاً فقط، ليست تنظيماً أمنياً معزولاً، المقاومة هي قبل أي شيء آخر هي أكبر التيارات الشعبية والسياسية اللبنانية، وهي تتوفر على حاضنة اجتماعية راسخة وعميقة في داخل المجتمع اللبناني، هذا أولاً.

ثانياً: تحصين الوحدة الداخلية الأمنية، فنحن لا يقلقنا الضغط الغربي والتدخلات الأمريكية

في الشؤون اللبنانية، لكن يقلقنا أن يتمكن الأمريكيون من إحداث انقسام داخل وحدة الصف الوطني اللبناني، لأنه يمكن أن يشكل الانقسام خطراً على المقاومة وعلى مشروع المقاومة.

ثالثاً: نحن متمسكون بأن نحل مشاكلنا فيما بيننا عن طريق الحوار، والفصل -كما ذكرت- بين الأجندة الإصلاحية الداخلية والأجندة الأمريكية.

خامساً: نحن أيضاً متمسكون إستمرار الحوار مع الأوروبيين والاتحاد الأوروبي.

سادساً: الركيزة السادسة هي قوة المقاومة، المقاومة هي فريق قوي لديه إمكانياته، ليس السياسية والاجتماعية فحسب، بل أيضاً إمكانياته اللوجستية والبشرية والعسكرية. أقول بالإضافة إلى ذلك إن المقاومة في لبنان لديها ثلاثة أبعاد: بعد وطني، وبعد عربي، وبعد إسلامي. تعميق البعد الوطني للمقاومة مسألة شديدة الأهمية، ودون أن نهمل أهمية البعدين الآخرين، لكن البعد الوطني يشكل حصانة فعلية لاستمرار المقاومة ولقوة المقاومة، ونحن في هذا الإطار نميز بين الأساس الموضوعي للمقاومة والوظائف الإستراتيجية لهذه المقاومة، ويرتبط الأساس الموضوعي بالقضايا الوطنية اللبنانية، والوظائف الإستراتيجية تتعلق بالتحديات التي تواجه المنطقة بصورة عامة. نحن نفترض بأن نجاح مقاومتنا في أداء مهماتها الوطنية يشكل بحد ذاته منصة إطلاق لإمكانية نجاح الوظائف الإستراتيجية على المدى الأبعد، وأنه فيما لو تمكنا من مواجهة المشروع الأمريكي على الساحة الآن بحد ذاته، سيشكل دعماً تلقائياً لمختلف الساحات العربية الأخرى، بما فيها الساحة الفلسطينية التي تتعرض بدورها أيضاً إلى ضغوطات أمريكية. ها هي المقاومة في هذه اللحظة من تاريخها وبدءاً من الانسحاب الإسرائيلي في أيار من العام ٢٠٠٠، تقوم بدورين في الساحة اللبنانية: دور تحرير الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة، والمقصود بها مزارع شبعا، والدور هنا تحريري بحت، ودور آخر هو دور دفاعي ردعي، فيما يتعلق بالمناطق اللبنانية الأخرى بمواجهة الخط الأزرق في فلسطين المحتلة، الدور الدفاعي هو أيضاً دور دفاعي محض، أي بمعنى أن المقاومة خارج الأراضي اللبنانية المحتلة لا تباشر أي فعل عسكري ما لم يقم الإسرائيليون ابتداءً بالاعتداء على الأراضي اللبنانية، أو زرع عبوات، أو استهداف القرى والمدنيين اللبنانيين، ذلك الدور الدفاعي هو دور كامن، دور فقط يراد منه حماية الأمن الوطني اللبناني، الأمن القومي اللبناني والمنشآت اللبنانية، أي بمعنى إذا عزف الإسرائيليون عن الاعتداء على الأراضي اللبنانية والقرى المدنية اللبنانية، هذا يعني أن الدور الفاعل للمقاومة سيبقى كامناً، ولن تكون هناك

أية فرصة موضوعية لأن يتحول إلى دور ناشط وفاعل، بهذا المعنى نحن نتمسك بالمقاومة لعشرة أسباب أريد أن أذكرها سريعاً:

١- تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة في ظل عدم وجود مؤسسات دولية ومجتمع دولي قادر على أن يحرر لنا أرضنا.

٢- مواجهة التهديد الإسرائيلي، ونقصد بالتهديد الإسرائيلي، هو وجود مجتمع حرب عدواني إلى جانب لبنان -بحسب التاريخ والتجربة- وقد كان هذا الوجود يستخدم دائماً وسائل إجرامية عدوانية بحق الأراضي اللبنانية والشعب اللبناني، وعلى هذا الأساس نحن بحاجة إلى سياسة ردع تحول دون أن يطبق العدو الإسرائيلي سياساته العدوانية اتجاه لبنان.

٣- تحرير الأسرى اللبنانيين الذين لا يزالون في السجون الإسرائيلية حتى الآن، على الرغم من أنه أدعى أنه انسحب كلياً من أراضينا، وأنه نفذ القرار٤٢٥.

٤- مواجهة سياسات الاستفراد التي تقوم بها أمريكا وإسرائيل لإرغام الدول العربية على: إما الدخول في اتفاقيات سلام منفردة، أو تبادل علاقات تجارية، أو فتح مكاتب تطبيع مع إسرائيل قبل الوصول إلى سلام شامل أو عادل.

٥- استمرار الصراع العربي الإسرائيلي الذي يجعل من المنطقة منطقة مفتوحة في كل لحظة على إمكانيات تداعي الأوضاع الأمنية والعسكرية، وبالتالي لبنان بلد ضعيف، نحن لسنا محصنين لا باتفاقية سلام كما هو الحال مع مصر مثلاً، أو الأردن، ولسنا محصنين بإمكانيات عسكرية كلاسيكية كبيرة كما هو الحال مع سوريا، فنحن لا خيار أمامنا في هذه الحال في ظل كون لبنان بلداً قليل الإمكانات وقليل الحماية، لا خيار لنا إلا أن نتمسك بالمقاومة.

٦- استكمال سياسة الاستفادة من مصادر المياه لدينا نحن لدينا مشكلة في المياه مع إسرائيل حصلت هذه المشكلة قبل ٣ سنوات، عندما أردنا أن ننفذ مشروع الوزّاني لإرواء القرى الموجودة في المنطقة الحدودية، وهدد الإسرائيليون بضرب المنشآت، وكانوا فعلاً بصدد ضرب المنشآت لو لم تقم المقاومة بتهديدها المقابل بأنه فيما لو استهدفت منشآتنا المدنية لمحطات الضخ فإننا سنضرب محطات إسرائيلية بالمقابل، فلو لم يكن هناك سياسة الردع لما كان بالإمكان أن نستفيد من مصادر المياه لدينا.

٧- حماية السيادة اللبنانية، فلبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي تخترق سيادته كل يوم في الجو، والبحر، والبر، ومع ذلك لا يملك من ذلك لا حول ولا قوة إلا هذه المقاومة التي تهدد بالرد في حال استمرار هذه الاستباحة الفاضحة للسيادة اللبنانية والقانون الدولي.

٨- مواجهة التوطين، أحد التحديات التي تواجه لبنان، الذي ينص عليه القرار ١٥٥٩ هو نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، المقصود بغير اللبنانية هم الفلسطينيون، نزع سلاح المخيمات الفلسطينية، علماً أن المخيمات الفلسطينية ليس فيها أسلحة ثقيلة، هناك أسلحة فردية، هذه تندرج في إطار رؤيا أمريكية تعمل على توطين الفلسطينيين حيث هم- أي في المخيمات اللبنانية- في لبنان، ونحن نقول إن مشكلة عودة اللاجئين إلى أرضهم، لسنا نحن من سيحلها، بل على الأمريكيين والإسرائيليين هم أن يتحملوا مسؤولية هذه المشكلة طالما هي من نتاج السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

٩- إسرائيل تعتمد مقابل الأراضي اللبنانية في الجنوب اللبناني سياسات دفاعية تقوم على عناصر دفاعية متعددة، بما فيها المستوطنات المسلحة، أي أنه يجري توظيف العامل المدني في إطار سياسة دفاعية عن هذه المستوطنات، لماذا لا يحق لنا في المقابل أن نعتمد سياسة دفاعية لبنانية أيضاً تستند إلى ما يشبه منطق المستوطنات والقرى المدنية المسلحة التي تدافع عن نفسها في حال تعرضت إلى اعتداء إسرائيلي.

١٠- أخيراً، حماية الاستقرار اللبناني، دائماً كان لدى الإسرائيليين سعي للتدخل في الشؤون اللبنانية واللعب على تناقضات الطوائف داخل لبنان بهدف شرذمته ضمن رؤيا معروفة لدى الجميع، هي دفع المنطقة باتجاه إعادة التشكل جغرافياً وفقاً لاعتبارات طائفية، المقاومة هي عامل الحماية في وجه التدخلات الإسرائيلية مجدداً، والدخول إلى هذه التعقيدات الاجتماعية اللبنانية.

مشروع «الشرق الأوسط الكبير»: من العراق إلى لبنان وسوريا

غسان العزي*

من المعروف أن الولايات المتحدة عمدت إلى غزو العراق بناءً على ذريعتين: امتلاكه لأسلحة دمار شامل أو سعيه لامتلاكها (ينطبق عليه إذن مفهوم الحرب الاستباقية بموجب وثيقة الأمن القومي الصادرة عن البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢)، وعلاقاته بتنظيم القاعدة. لم يمض وقت طويل حتى تبين أن العراق لا يمتلك مثل هذه الأسلحة، وبأنه لا دليل مطلقاً على علاقة نظامه، البعثي العلماني المعادي للإسلاميين، بتنظيم القاعدة. تقدم المحافظون الجدد في واشنطن عندئذ بذريعة جديدة هي تعميم الديمقراطية في منطقة سموها «الشرق الأوسط الأكبر» (greater)، تشمل كل العالم العربي، بالإضافة إلى قسم كبير من العالم الإسلامي، بعد القضاء على دكتاتورية صدام حسين، وجعل العراق أنموذجاً في الديمقراطية والحرية يصلح لأن يحذو حذوه الباقون في هذه المنطقة.

احتلال بغداد هو المحطة الأولى في الرحلة الأميركية في الشرق الأوسط الأكبر، على ما يقول ويليام كريستول ولورانس كابلان،

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية - بيروت.

وهما من المحافظين الجدد النافذين في إدارة بوش الابن. المحطة الثانية كانت لبنان، ومنه إلى سوريا بالتأكيد في انتظار مصر وربما السعودية، ولكن ليس بالوسيلة العسكرية كما العراق.

المحطة العراقية انفردت بها الولايات المتحدة ولو بمشاركة بريطانية وأخرى رمزية من بعض الحلفاء. لكن الصعوبات العراقية سوف تفرض القبول بتقاسم العمل مع فرنسا، وبشكل أعم أوروبا على خلفية الموافقة الأميركية على إيلاء ملف الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني اهتماماً أكبر في الولاية الثانية وبعد وفاة عرفات. نجحت وساطة بلير بين ضفتي الأطلسي، وانعقد مؤتمر شرم الشيخ ثم لندن، وانطلقت عملية التسوية في وقت وصل فيه قطار «الشرق الأوسط الكبير» (great) إلى لبنان استعداداً للانطلاق منه، بعد نجاح المهمة، إلى رحاب هذا الشرق الأوسط الذي بات يسميه الأميركيون بالأوسع (broader).

١-النموذج العراقي

لا يختلف عاقلان في العالم على أن نظام صدام حسين كان دكتاتورياً قمعياً؛ خنق الحريات، وحول العراق إلى سجن كبير، واستخدم الغاز ضد شعبه، وفتك حتى بأقرب المقربين إليه بمجرد أن أبدوا آراء مختلفة عن آرائه، وجر بلاده إلى حروب عبثية مدمرة لا طائل ولا جدوى منها. لكن من المعروف عنه أيضاً أنه كان عدواً لدوداً للإسلامية السياسية. وفي هذا الإطار، عمدت الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية، إلى تقديم شتى أنواع المساعدات له في حربه على إيران الخمينية في صبيحة الثورة الإسلامية، ومن هذه المساعدات أحدث الأسلحة، ومنها الغازات السامة التي استخدمها في هذه الحرب، ثم ضد المتمردين الأكراد من العراقيين. حتى إذا ما انتهت هذه الحرب وجه جيشه شطر الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. وكان الاجتياح العراقي للكويت فرصة ذهبية للولايات المتحدة كي تنشر جيوشها وقواعدها العسكرية في منطقة الخليج الغنية بالنفط غداة انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، واستعداد العالم للدخول في نظام دولي جديد قوامه التنافس الاقتصادي، أكثر من العسكري والاستراتيجي، على خلفية عولمة تهب رياحها على الكون.

في عقد التسعينيات المنصرم وضع العراق في غرفة انتظار الإستراتيجية الأميركية تحت عبء حصار فتك بالأبرياء من الشعب العراقي، فقوي النظام في الداخل، وضعف في الساحتين الدولية والإقليمية.

وبعد وصول الرئيس بوش الابن إلى البيت الأبيض عاد العراق إلى الواجهة، وكاد القرار يتخذ باجتياحه عقب تفجيرات ١١ سبتمبر/أيلول الإرهابية بإيعاز من المحافظين الجدد في الإدارة

الأميركية. لكن تأجل ذلك في انتظار الانتهاء من أفغانستان التي حظي الهجوم عليها بمساندة الحلفاء الأوروبيين وحلف الأطلسي ومعظم دول العالم.

الحرب المقررة على العراق فتحت شرخاً خطيراً في العلاقة الأوروبية-الأوروبية، والأوروبية-الأميركية. وعلى الرغم من ذلك، مضى الأميركيون والبريطانيون إليها من دون موافقة الأمم المتحدة ولا حلف الأطلسي وبمعزل عن شرعيتها وقانونيتها. وبسرعة غير متوقعة، انتهت هذه الحرب بانهيار نظام صدام حسين وسيطرة الحلفاء على العراق لتبدأ بعدها مرحلة بناء السلام ودولة ما بعد صدام.

تبين سريعاً للأميركيين أن بناء السلام أصعب بكثير من خوض الحروب، لأن البلد المحتل دخل ولا يزال في دوامة من العنف والإرهاب والمقاومة لم يعرفها في تاريخه الطويل.

لم يكن النظام العراقي دينياً أو طائفياً. كان صدام معادياً شرساً للإسلام السياسي والمرجعيات الدينية المناهضة له، فقتل علماء دين كثيرين من النجف ومن خارجه. وقد ضم حزب البعث الحاكم أفراداً وكوادر وقياديين من كل الطوائف والمذاهب والأعراق، ولم تكن الحكومات تقوم على أي أساس طائفي أو مذهبي، بل فقط على قاعدة الولاء المطلق للدكتاتور.

ما أن دخل الأميركيون إلى العراق حتى أنشأوا «مجلس الحكم المحلي» المؤقت بناء على تقاسم طائفي وعرقي للحكم، فأدخلوا المذهبية والعرقية إلى المضمار السياسي. وبعد انتهاء مهمة بول بريمر، نشأت حكومة مؤقتة على هذا الأساس نفسه، كذلك قامت الانتخابات الاشتراعية الأخيرة. هذا التقاسم الطائفي للسلطة يشرح لماذا بقي العراقيون ثلاثة أشهر من المباحثات والمساومات قبل أن يتمكنوا من تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات. لقد استورد العراقيون الصيغة اللبنانية القائمة على الطائفية السياسية، وهي صيغة لاقت فشلاً ذريعاً في موطنها الأصلي لبنان، وكانت سبباً للويلات التي حلت ببلد الأرز منذ استقلاله في العام ١٩٤٣. هذه الصيغة الطائفية منعت اللبنانيين من الاستقلال الحقيقي، ومن القدرة على تشكيل الحكومات وحل الأزمات الداخلية من دون تدخل خارجي «شقيق» طوراً وغير شقيق أحياناً، وهي التي تسببت معطوفة على جيوبوليتيك معقد، بالحرب الأهلية التي طالت خمس عشرة سنة.

لماذا نقل الأميركيون هذه الصيغة إلى العراق؟

قد يقول قائل إن الأميركيين ليسوا هم من جعل المجتمع العراقي فسيفساء عرقية ودينية كما هو عليه. هذا صحيح، ولكن العراق ليس المجتمع المتنوع الوحيد في العالم. في أوروبا

قلما نجد بلداً لا يضم مجموعات مختلفة، ومنها من يطالب بالانفصال عن الدولة الأم، مستخدماً العنف والإرهاب حتى. في بلجيكا الوالون والفالون مختلفون في ما بينهم، لكنهم منضوون تحت لواء دولة القانون والمؤسسات، في فرنسا أهل كورسيكا يبتغون الحكم الذاتي ومنهم الاستقلال التام، في كندا حالة الكيبك، وفي الولايات المتحدة هناك عدد لا يمكن حصره من الجماعات العرقية والدينية وغيرها تجتمع في الملتنغ-بوت ... الخ. الدولة العصرية وحدها، دولة القانون والمؤسسات هي التي تضمن حقوق الناس بطوائفهم ومشاربهم وانتماءاتهم. أما الدولة التي تقوم على تقاسم السلطة كحصص بين مجموعاتها الدينية والعرقية فهي دولة تقبع تحت وطأة تهديد دائم، بانفراط العقد بفعل تغير ديموغرافي يفرض إعادة نظر بالتوزيع القائم أو تحت عبء شعور جماعة من جماعاتها بالغبن أو بالقوة الناتجة عن دعم أجنبي مثلاً. مثل هذه الدولة، وبخاصة في العالم النامي، من الصعوبة بمكان أن تعرف الاستقرار، لاسيما إذا كانت تعيش في محيط مضطرب فيه تداخلات جيوبوليتيكية وتدخلات من المحيط الذي يملك امتدادات عبر الجماعات الوطنية.

العراق الذي يجري بناؤه حالياً هو بلد تنقسم فيه السلطة بين طوائف منتصرة وأخرى منهزمة، بين جماعات تعتبر أنها أخيراً بصدد الحصول على حقها والتعويض على ما فاتها من غبن، وأخرى تعتبر أنها صاحبة السلطة الشرعية التي اغتصبت منها بفعل الاحتلال الغاشم. وهكذا لن يكون من اليسير على العراقيين بعد الآن أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون سلطة وصاية. وبات الاحتلال الأميركي ضرورة لمنع البلد من الغرق في حرب أهلية شرعت بالتعبير عن نفسها بأكثر الطرق دموية ووحشية. الأوروبيون أنفسهم الذين كانوا يطالبون بانسحاب قوات الاحتلال من العراق بعد تشكيل حكومة وطنية، باتوا يخشون اليوم من تداعيات مثل هذا الانسحاب الذي إن حصل فلن يخلف وراءه إلا الفوضى (البناءة؟)، والعنف المؤهل للاتساع والامتداد خارج الحدود.

هذه هي الديمقراطية التي تطل في العراق كأنموذج ينبغي احتذاؤه؟ بالطبع لا. حتى الأميركيين أنفسهم، والرئيس بوش الذي هنأ نفسه والعراقيين على الانتخابات التي حصلت على الرغم من كل التهديدات، توقفوا عن الكلام عن أنموذج عراقي يدعو إلى الافتخار، إلا إذا كان هذا هو الأنموذج المنوي نشره في المنطقة، أنموذج «الفوضى البناءة»، أو الفدرالية التي تقود إلى تقسيم البلد بين الطوائف والعشائر على ما يخشى كثير من المراقبين والمحللين العرب.

ويبدو أن الصعوبات التي يواجهها الأميركيون في العراق جعلتهم، من بين أسباب أخرى، يقررون إضفاء المزيد من البراغماتية والتعددية في سياساتهم الدولية والاتجاه صوب لبنان كمختبر لدمقرطة المنطقة، فهذا البلد يملك تقاليد عريقة في الانتخاب وتداول السلطة.

٢-لبنان كمختبر للشرق الأوسط الكبير

كان لا بد من محاولة حل الخلاف الذي نشأ بسبب العراق بين ضفتي الأطلسي. في بداية العام ٢٠٠٤ (تحديداً في فبراير/شباط) أعلنت الإدارة الأميركية عن مشروعها المتعلق بالشرق الأوسط الأكبر، وبدأت ترسل الإشارات الايجابية حيال الاتحاد الأوروبي وفرنسا بالتحديد. وبعد الاستماع إلى ردود الفعل العربية المعارضة للمشروع صاغ الأوروبيون رؤيتهم، وتقدمت ألمانيا وفرنسا بورقة مشتركة. وقادت المباحثات الكثيفة بين زعماء عرب وأوروبيين وأميركيين إلى تعبيد الطريق أمام اتفاق أميركي-أوروبي، في قمم ايرلندا (القمة الأوروبية-الأميركية الدورية)، وسي-آيلند (جماعة الثمانية)، واستانبول (حلف الأطلسي) في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، يتعلق برؤية مشتركة للشرق الأوسط الكبير.

بعد أقل من شهرين على هذه القمم، وبالتحديد في بداية سبتمبر/أيلول، صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار ١٥٥٩ بدفع من واشنطن وباريس. لم يكن مثل هذا القرار ليصدر عن مجلس الأمن لولا أن اتفاقاً أميركياً-أوروبياً قد رأى النور في أحد كواليس هذه القمم.

مثل كرة الثلج راحت الضغوط تتزايد وتكبر على سوريا للانسحاب من لبنان، وباتت أوروبية-أميركية-أمم متحدية بعد أن كانت أميركية (قانون محاسبة سوريا وسيادة لبنان). وجاء اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بمثابة «تسونامي» قضى على النفوذ السوري القائم منذ ثلاثين عاماً في أسابيع قليلة معدودة. ودخل لبنان في حقبة جديدة مختلفة في حياته السياسية على وقع المظاهرات المليونية التي أطلق عليها الأميركيون اسم «ثورة الأرز»، واعتبروها شبيهة بانتفاضتي جورجيا وأوكرانيا.

باتت «ثورة» الحرية والسيادة والاستقلال بحسب الشعار الرائج في لبنان موضوعاً يتعرض له الرئيس بوش في كل تصريحاته وخطبه، في مناسبة ومن غيرها. وتعثر تشكيل حكومة لبنانية جديدة خلفاً لحكومة كرامي المستقيلة، وكاد البلد يقع في فراغ دستوري يزداد خطورة على عتبة انتخابات تشريعية مقررة في نهاية مايو/أيار. لكن الجهود الدبلوماسية المنسقة ما بين باريس وواشنطن والأمم المتحدة ضغطت في اتجاه إجراء الانتخابات الاشتراعية في موعدها الدستوري من دون أي تأجيل ولو تقني طفيف، بغية إقرار قانون لهذه الانتخابات بديلاً عن القانون الذي فرضته دمشق في العام ٢٠٠٠، للإتيان بحلفائها إلى المجلس النيابي اللبناني.

بعد الانتخابات الأفغانية ثم العراقية والفلسطينية التي تمت بنجاح، أصر الأميركيون على أن تجري الانتخابات الرابعة في المنطقة لتزيد نجاحاً على قائمة انجازاتهم «الديمقراطية» تحت المراقبة الدولية. وتركزت الضغوط في هذا الاتجاه. وبسحر ساحر إثر زيارة قام بها بعض أركان

المعارضة اللبنانية، في نهاية نيسان/أبريل الماضي، إلى بروكسل وباريس التي كان قد زارها للتو الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، تم حل عقدة تشكيل الحكومة اللبنانية التي ولدت هذه المرة في سرعة قياسية على الرغم من الظروف المعقدة والخلافات المستعصية. حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (الذي كان موالياً لسوريا) استكملت تنفيذ مطالب المعارضة (انسحاب الجيش السوري ومخابراته بالكامل من الأراضي اللبنانية، وإقالة رؤساء الأجهزة الأمنية التابعين للعهد البائد، والقبول بلجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، والتعاون معها عملاً بالقرار ١٩٩٥ الصادر عن مجلس الأمن).

يعترف أحد زعماء المعارضة البارزين وليد جنبلاط، في كل تصريحاته، بأن مبعوث الأمم المتحدة تير-رود لارسن طلب منه كذا والسفير الفرنسي أراد كذا والأميركي نصح بكذا ... وهو مضطر للتنفيذ. كما أن رئيس مجلس النواب (الموالي لسوريا هو الآخر) صرح علناً في وجه المطالبين بتأجيل الانتخابات للتوصل إلى قانون يؤمن صحة التمثيل بأن مثل هذا القرار في يد فرنسا وأميركا، وبأنه، شخصياً، لا حيلة له. انتقل لبنان في أشهر معدودة من وصاية سورية بموافقة أميركية ودولية منذ العام ١٩٧٦، إلى وصاية علنية أميركية-فرنسية. وتم تنفيذ البند الأول في القرار ١٥٥٩ المتعلق بانسحاب القوات السورية من لبنان، في انتظار تنفيذ البند الثاني وهو الأهم في الأجندة الأميركية المتعلق بتجريد حزب الله والمخيمات الفلسطينية من السلاح.

اللبنانيون منقسمون حول هذا البند. منهم من يعتبر أن السيادة لا تستعاد إذا كان ثمة من يحمل السلاح غير السلطة الشرعية التي لها وحدها يعود الحق الطبيعي في الدفاع عن الوطن. القسم الآخر من اللبنانيين يعتبر أنه وبسبب عجز الجيش النظامي اللبناني عن مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي تهدد البلد منذ عقود طويلة واعتدت عليه واستباحت أرضه واجتاحته واحتلت عاصمته وبقيت تحتل جنوبه أكثر من عشرين عاماً على الرغم من القرار الدولي رقم ٤٢٥، فلا تناقض أبداً مع السيادة أن يحمل من أراد من اللبنانيين السلاح دفاعاً عن بلدهم، فضلاً عن أن المقاومة أثبتت فعاليتها حين أجبرت الاحتلال على الانسحاب في ٢٥ مايو/أيار ٢٠٠٠ الذي أضحى عيداً وطنياً رسمياً. ثم إن هذه المقاومة لم تشهر السلاح أبداً في وجه مواطنيها، بل ساهمت في الحفاظ على السلم الأهلي في المناطق التي اندحرت عنها إسرائيل. وهي لا تزال تحمل السلاح فقط لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا المحتلة، وتحرير باقي الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

من هذا المنظور، فإن تجريد حزب الله من السلاح من دون أي ضمانات للبنان الذي لا يملك قوة مسلحة قادرة، هو تنفيذ لمطلب إسرائيلي أولاً وأخيراً. ويصر الأميركيون على هذا المطلب على

الرغم من علمهم بما قد يترتب عليه من تداعيات على السلم الأهلي في لبنان. وهناك من يقول أن واشنطن التي توافق مع إسرائيل على عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة الرقم ١٩١ المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، سوف تضغط على السلطة السياسية الجديدة في بيروت من أجل توطين حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني يقطن في لبنان. هذا الأخير لا طاقة له على استيعابهم لأسباب عديدة، منها خوف المسيحيين من الإخلال بالتوازن الطائفي الهش. من هنا الإجماع اللبناني الذي تبناه دستور الطائف، على رفض هذا التوطين تحت أي ظرف من الظروف. ولكن ربما يخرج الأميركيون من جعبتهم حلاً كان يخشى منه الرئيس الحريري، وهو تقسيم لبنان إلى فدراليتين طائفيتين تتحرر المسيحية منها من عبء الفلسطينيين الذين سيقبعون في الفدرالية ذات الأغلبية المسلمة. باختصار شديد، فإن التوطين في الأدبيات السياسية اللبنانية هو المرادف للتقسيم، الأمر الذي لن يتم قبل المرور ربما بحرب أهلية جديدة أو بـ«فوضى خلاقة» بحسب التعبير الأميركي الذي صار رائجاً في هذه الأيام.

الضغوط المتوقعة على لبنان من قبل الولايات المتحدة لن تكون عسكرية، بل سياسية واقتصادية على وجه الخصوص. فالبلد يقع تحت عبء أكثر من أربعين مليار دولار من الديون، ومن خدمة دين تزيد على ضعف ناتجه الإجمالي الداخلي، وهو من بين الأرقام الأعلى في لائحة الدول الأكثر مديونية في العالم. وبالتالي، فإن اقتصاده المحتاج إلى المساعدات لا يقوى على تحمل مجرد التهديد بضغوط اقتصادية.

وهكذا، فإن مسألة تجريد حزب الله من السلاح ستكون شأناً داخلياً لبنانياً، كما يعد القائمون على السياسة اللبنانية اليوم. هذا صحيح، ولكن الولايات المتحدة سوف تكون حاضرة على الدوام لتذكر وبإلحاح شديد الدولة اللبنانية أو «الديمقراطية الناشئة» كما يسميها بوش بأن من واجبها تنفيذ القرار ١٥٥٩ في أسرع وقت ممكن وقبل كل شيء.

هناك بالطبع مساحة للتفاؤل بوصول هذه المسألة إلى نهاية سعيدة، لكن هذا الأمر مثل غيره من الأمور المتعلقة بهذا البلد ذي الجيوبوليتيك المعقد، مرهون بما هو خارج عن الإرادة اللبنانية. إنه مرهون بمدى ما يكون قد توصل إليه الفلسطينيون والإسرائيليون في مساعيهم إلى السلام، وفي ما سيؤول إليه التفاوض الأوروبي-الإيراني حول ملف طهران النووي، دون أن ننسى سوريا التي وإن تركت لبنان، فإن لها فيه نفوذاً تاريخياً وسياسياً وغيره متجذراً لا يحتاج إلى تواجد مباشر لقواتها أو مخابراتها. وعلى الرغم من كل ما جرى، يضم المجلس النيابي الجديد نواباً يعلنون الولاء لسوريا. إن مقولة كيسنجر الشهيرة لا تزال صالحة إلى اليوم: لا حرب في الشرق الأوسط من دون مصر، ولا سلام من دون سوريا. لبنان أعجز من الدخول في تسوية سلمية مع إسرائيل إذا لم تدخلها سوريا، وإذا بقيت مستبعدة منها كما هو عليه الحال اليوم. وتجريد

المقاومة من سلاحها يهدف إلى دفع لبنان إلى تسوية مع إسرائيل لا طاقة له على تحمل تبعاتها وشروطها، وإلى إلغاء التهديد الذي يمثله حزب الله في الحدود الشمالية لإسرائيل في حال قررت هذه الأخيرة قصف المفاعلات النووية الإيرانية على غرار ما فعلت ضد مفاعل أوزيراك العراقي في يوليو/تموز ١٩٨١.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وفرنسا، والاتحاد الأوروبي عموماً، لا تزالان تختلفان في الرؤية إلى النظام الدولي وإلى لبنان والشرق الأوسط عموماً. وقد يعود هذا الخلاف للظهور إلى السطح والتفاقم في ظرف من الظروف.

تحت شعار الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، تملك واشنطن أجندة إسرائيلية وتسعى للهيمنة على المنطقة هيمنة ناجزة نهائية، في حين أن الأجندة الفرنسية هي أورو-متوسطية أكثر منها شرق-أوسطية، وتعتبر أن الفوضى وصدام الحضارات وما شابه يطاول أوروبا القريبة مباشرة أكثر مما يؤثر على الولايات المتحدة البعيدة. وهي ترى إلى السلام العادل والشامل شرطاً للدمقرطة أو ملازماً لها، في حين أن واشنطن لا تعطي إشارات واضحة تدل على عزمها ممارسة الضغوط الحقيقية على حلفائها الإسرائيليين في حال امتنع شارون بذريعة أو أخرى عن تنفيذ التزاماته المعقودة في شرم الشيخ وخارطة الطريق. وفي حال توقف العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على خلفية انصراف واشنطن عن الملف لسبب أو آخر، مثل التركيز على مصر المقبلة على تطورات يمكن إدراجها في مشروع الدمقرطة، أو السعودية التي تعاني من الإرهاب، أو لسبب اقتراب موعد الانتخابات الأميركية أو غيره، فإن الأوراق قد تعود إلى الاختلاط من جديد، فيعود لبنان كما المنطقة إلى المربع الأول، وهذه تجربة ما تنفك تتكرر في المنطقة منذ بداية الصراع في نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم.

٣- ماذا عن سوريا؟

حظي التدخل السوري في لبنان منذ العام ١٩٧٦ برعاية دولية وأميركية على وجه التحديد. وتم تجديد الوصاية السورية على لبنان في أواخر العام ١٩٩٠ بعد اتفاق جيمس بيكر وحافظ الأسد على مشاركة هذا الأخير العسكرية، ولو الرمزية، في الائتلاف الدولي ضد العراق الذي اجتاحت قواته الكويت. مارست دمشق على لبنان هيمنة خانقة عطلت الحياة السياسية واستخدمته ورقة في سعيها لتبوئ مركز «القوة الإقليمية العظمى». هذا المركز الإقليمي والدولي عجز عن إخفاء الإخفاقات على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والمواجهة مع «العدو الصهيوني». استخدمت دمشق كل الذرائع للبقاء في لبنان على الرغم من كل المتغيرات الإقليمية التي حدثت في العقود الثلاثة، ولم تطبق التزاماتها الواردة في اتفاق الطائف الموقع في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ الذي وضع حداً للحرب اللبنانية.

بعد تفجيرات ١١ سبتمبر الإرهابية، انطلق مشروع المحافظين الجدد لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، ثم عمدوا إلى احتلال العراق الذي جعل من سوريا البلد المرشح لأن يكون المحطة المقبلة في مشروع هؤلاء ((the Next. ويبدو أن السوريين لم يكتفوا بمعارضة الاحتلال الأميركي في المجال الدبلوماسي والسياسي فحسب، إذ إن التقارير الأميركية تؤكد رعايتهم للمقاومة العراقية.

بدأت الضغوط الأميركية وراحت تتصاعد ضد سوريا في الملفين الفلسطيني (بشأن إيواء منظمات فلسطينية مثل «حماس» و«الجهاد» وضعتها الخارجية الأميركية على لائحة الإرهاب)، والعراقي (دعم المقاومة العراقية، وتسهيل مرور رجالها من سوريا إلى العراق). ولم يكتفِ الأميركيون بالتجاوب السوري العلني مع الضغوط وبالتنازلات التي قدمتها دمشق في الملف الفلسطيني، وفي شأن مراقبة الحدود مع العراق، بل جاء قانون محاسبة سوريا وسيادة لبنان ليضيف إلى هذين الملفين ثالثاً يتعلق بالانسحاب من لبنان، حيث تقوم دمشق بدعم حزب الله.

في هذا الوقت تجمعت لدى فرنسا أسباب جعلتها تنضم إلى الجزء من الحملة الأميركية على سوريا المتعلق بانسحابها من لبنان. وهكذا على خلفية محاولات فرنسية وأميركية لتخطي الخلافات حول العراق، صدر القرار الدولي ١٥٥٩، واضطرت دمشق للانسحاب على عجل من لبنان تحت وطأة الضغوط الدولية المدعومة إقليمياً، ومن شرائح واسعة من الشعب اللبناني الذي خرج إلى الشوارع مطالباً بتنفيذ هذا الانسحاب. لقد كان ذلك بمثابة هزيمة حقيقية للحكم البعثي القائم في دمشق، الذي توقع له المراقبون أن يتعرض للاهتزاز بفعل الموجات الارتدادية المتلاحقة لما سمي بالزلزال اللبناني وخسارة الورقة الإستراتيجية التي لن تعوض.

لقد قدم السوريون التنازل تلو التنازل إلى واشنطن، دون جدوى. وتقدموا باقتراحات متتالية للعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل ومن دون شروط مسبقة، من دون جدوى أيضاً. لا بل إن واشنطن شجعت شارون على عدم الاستجابة إلى الدعوات السورية التي أضحت تأخذ شكل الاستجداء. هذا الأخير أعلن صراحة أنه غير مضطر إلى التفاوض مع دولة ضعيفة ونظام عاجز. والاعتقاد الغالب في إسرائيل أن الوهن الذي دب في النظام السوري الحالي قد يؤدي إلى قبوله بأي صيغة حل لمسألة الجولان، أو قد تتطور الأمور إلى تغيير في النظام الحاكم ومجيء نظام جديد يقتدي بالصيغة الليبية أو الساداتية أو الأردنية في سياسته الإقليمية الجديدة.

على المستوى الداخلي، يعاني الرئيس بشار الأسد من صعوبات هائلة في محاولاته إدخال إصلاحات حقيقية على نظامه السياسي الذي لا يزال يخضع لسيطرة رجال العهد القديم. وعلى الرغم من تحقيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فإن النظام يعاني من صعوبة الشفاء من التكلس الذي أصابه نتيجة عقود طويلة من هيمنة الحزب الواحد، والخطاب الواحد، والرؤية

الواحدة عليه. وهو يبدو اليوم في حال من الوهن الداخلي والخارجي لم يعرفها منذ الاستقرار الذي فرضه حافظ الأسد بالقوة والدهاء غداة استلامه للسلطة في العام ١٩٧٠.

وكل المؤشرات تدل على أن الولايات المتحدة قد عزمت أمرها على تغيير هذا النظام، سواء بإسقاطه على نفسه أم بإجباره على تحمل مخاطر السقوط، عبر القيام بتغييرات جذرية تطاول كل ميادين السياستين الخارجية والداخلية. أما الأوروبيون، فإنهم يخشون من أن تحل الفوضى على الطريقة العراقية في حال سقط هذا النظام عن طريق غير صناديق الاقتراع. بمعنى آخر، لا يبدي الأوروبيون حماساً لسياسة واشنطن القاضية بتغيير النظام السوري كخطوة في سبيل الشرق الأوسط الكبير.

إسرائيل تعتبر أن خروج سوريا من لبنان تحت وطأة الضغوط الدولية والأميركية التي سوف تستمر من شأنه إضعاف المقاومتين السورية واللبنانية لها في آن معاً، وإضعاف إيران في الوقت نفسه، عبر تجريد حزب الله من السلاح الذي ينبغي أن يتم في أسرع وقت. بذلك، تتمكن إسرائيل من العودة إلى طروحات المعاهدة المنفردة أو توقيع اتفاق جديد مع لبنان على غرار اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الذي سقط بفعل معارضة دمشق وحلفائها اللبنانيين له. وفي جميع الأحوال، فإن «الفوضى البناءة» على الحدود الشمالية، وإن حملت بعض المخاطر على المدى القريب، فإنها قد تنتهي بتحقيق حلم الآباء المؤسسين للدولة الصهيونية بتقسيم لبنان وسوريا إلى دويلات أو كانتونات طائفية متنازعة، يلتجئ بعضها إلى الحماية الإسرائيلية.

وتبدو الظروف والتطورات مواتية لتحقيق مثل هذه الطموحات القديمة المتجددة، إلا أن عناصر غير متوقعة قد تتدخل لتأخذ الأمور في غير الاتجاه المخطط له، أو الوجهة المرغوب في بلوغها. هذا ما لا ينفك يعلمنا إياه التاريخ المعاصر للمنطقة، فالانتصار الإسرائيلي الحاسم في حرب ١٩٦٧ لم يدفع العرب المهزومين إلى القبول بشروط الاستسلام الإسرائيلية، بل فتح على حقبة جديدة من الحروب والاضطرابات، والاجتياح الإسرائيلي للبنان الضعيف لم ينتهِ بانضوائه في المعسكر الإسرائيلي، بل العكس هو ما حصل كما هو معروف، والاحتلال الأميركي للعراق لم يحقق إلى الآن الأهداف المتوخاة منه أميركياً، وقد ينتهي بغير ما تمنى مهندسوه.

وفي الانتظار لا شيء يبرهن على أن «الشرق الأوسط الكبير» أو «الأكبر» أو «الأوسع»، سيكون ساحة خالية لا مقاومة فيها لمشاريع القوى العظمى أو الأعظم. والمؤكد في هذه اللحظة أنها باتت منطقة مفتوحة على كل الاحتمالات.

حول ترتيب الأولويات الفلسطينية

د.علي الجرباوي*

لا تأتي الأولويات، عندما تكون حقاً أولويات، على خط أفقي، فذلك يجعلها متساوية في الأهمية ومتزامنة من حيث التوقيت، وبالتالي يُفقدها معنى ومغزى أن تكون أولويات. بل تكون الأولويات دائماً على خط عمودي، تترتب الواحدة فوق الأخرى تصاعدياً وفقاً للأهمية وضرورية التنفيذ. ولكي يتم هذا الترتيب يجب تحديد هرم الاحتياجات الأساسية المطلوبة، وتقسيم المصادر المتاحة عليها وفقاً لإلحاحية الحاجة لها. وما كل ما يتمنى المرء يدركه؛ لأن المصادر المتاحة تكون دائماً محدودة أمام حجم الاحتياجات المطلوبة. ولو كانت هذه المصادر بالوفرة التي تكفي الإيفاء بكافة قائمة المطلوبات، لما كان هناك حاجة لتحديد أولويات.

الأولويات، إذاً، خيارات على صانع السياسات أن يفاضل بينها وفقاً لعاملي الإلحاحية والإمكانية. ويخطئ من يظن بانعدام الخيارات، فذلك يعني انتفاء الأولويات وحصر الإمكانية في قسرية مسار. الخيارات

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة بيرزيت.

دائماً موجودة، ولكن قد لا تكون دائماً متاحة، لأن لكل خيار ثمناً قد يكون باهظاً لأولوية و«ممنوحاً- مريحاً» لأخرى، فتنكفئ الأولى على أهميتها أمام توفر «ثمن» الثانية، وبالتالي ينقلب سلم «الأولويات» التي لا تبقى بالفعل أولويات. قد يشفع أن لا يكون الثمن متوفراً لاختيار الأولويات وفق أجندة الصالح العام، ولكن لا شفاعة لصانع السياسات إن كان تغيير سلم الأولويات مرتبطاً بعدم الرغبة في دفع الثمن، أو في التهافت على استلابه.

عند الحديث عن إعادة ترتيب الأولويات الفلسطينية يجدر، أولاً، التأكد من معرفة صانع السياسات بالاحتياجات الأساسية المطلوبة لتحقيق الصالح الفلسطيني العام، وثانياً، من رغبة صانع السياسات هذا في توزيع المصادر المحدودة المتاحة عليها وفق إلحاحيتها. بالطبع، إن كان يعرف ويقوم بما يقوم به الآن فهي مصيبة، وإن كان لا يعرف تصبح المصيبة أعظم. وبالتأكيد، المصيبة ليست فقط مربّعة، وإنما هي مكعّبة، لأن صانع السياسات الفلسطيني يعرف المطلوب، ويقوم بما هو مغاير وكأنه لا يعرف، ويغطي ذلك بالادعاء أن المغاير يجب أن يكون هو المطلوب.

ليس سراً أن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال يُفقر يوماً بعد يوم، وأن أكثر من نصفه، بل أقرب إلى ثلثيه، أصبح يعيش على أقل من دولارين للفرد في اليوم. وليس سراً أيضاً أن هذا الشعب فقد أمنه وأمانه الداخلي، وأصبح الناس غير مطمئنين على حياتهم وحياة أطفالهم، يتطيّرون من السير في الشوارع خوفاً وتحسباً من رصاص «الطوشات» المسلحة، يعانون من حالات تفشي السرقات وانتشار الخاوات وحالات الاستقواء، حتى انكفأ المجتمع على حمائله طلباً للحماية والإسناد، وأصبحت الفصائل والحركات السياسية تتكئ على الحمائل في حرب الانتخابات، ولم يعد خافياً على أحد أن المنظومة القيمية للمجتمع الفلسطيني تشظّت وتناثرت بفعل الفقر وفقدان الأمن والأمل، فتداعت جوانبها الايجابية جانباً، وعسكرت مكانها قيم سلبية رفعت من مكانة المصلحية الشخصية الضيقة والنفعية والحنتشة وتدبير الذات. وأدى ذلك إلى طغيان العصبويات الصغرى المفرّقة، المحليات منها والمناطقيات، على المجمّعات الوطنية الكبرى. فالعلم الفلسطيني اختفى أو يكاد أمام زحف رايات الفصائل والحركات. والتقسيمات الحمائلية وداخل الحمائل، والفصائلية وداخل الفصائل، والحاراتية وداخل الحارات، والجهازاتية وداخل الأجهزة، أصبحت تشكّل محدّد الشلل الاجتماعية والسياسة، والمحور التي تتمركز عليه مراكز القوى ومجوعات الضغط الناخرة للنظام السياسي الفلسطيني. ومن أكثر الأمور المتداولة شيوعاً وعلنية في هذا الزمان العجيب حديث صانعي السياسة عن الفساد والترهل الإداري، وتداعي المؤسسات وسرقة المال العام والفلتان الأمني بامتياز، حديث يجعل السامع من المتذمرين والشاكين من أفراد الشعب المغلوبين على أمرهم ليس فقط يتعجبون، وإنما يُذعرون من حالة انقلاب الحال. المسؤول يتشاكى ويتباكى

أمام المتذمر والشاكي من الناس، وتختلط الصورة ولا يعود يُعرف من ذا الذي يجب أن يحزن على من، أو من يتحمل مسؤولية من.

كل ما يجري على الساحة الفلسطينية الداخلية كفّ مقروء كالذي يجري في ملف «السياحة التفاوضية» الساعية منذ أكثر من عقد من الزمن وراء سراب «التسوية السياسية»، مقاربات (لحساسية تعبير تنازلات) فلسطينية عديدة قُدمّت حول أحياء القدس والكتل الاستيطانية وإيجاد حل «خلاّق» لقضية اللاجئين، إلى غير ذلك من قضايا تقع في صلب القضية الوطنية الفلسطينية، ولكنها جميعاً لم تؤدِّ إلى إرضاء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي ما فتئت تُركّب أولوية الاستيطان وضم القدس وحشر الفلسطينيين في كانتونات على كل الأولويات، وبخاصة على أولوية التوصل إلى تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني. فإسرائيل تريد فرض التسوية على الفلسطينيين وليس التوصل معهم إلى تسوية. سنوات تمر ومفاوضات تستمر والإسرائيليون منهمكون تحت سقف وحماية «التسوية» والمفاوضات يشقّون الطرقات (لم تعد التفافية لأن طرقنا هي التي أصبحت التفافية) ويبنون المستوطنات ويقيمون الجدار. ولكي يبتلعوا الضفة يقومون الآن، وتحت وطأة العامل الديموغرافي، وفي إطار المعادلة الجديدة «الأرض مقابل الوقت»، بعملية فك ارتباط أحادي الجانب في قطاع غزة.

بالمقابل، يسعد صانع السياسة الفلسطيني على إشارة عرضية تأتي من الرئيس الأمريكي يتم تحويرها وتضخيمها لتعني الكثير من قليل قيل، وعلى مساعدة مالية أصبحت تأتي مشروطة لغزة بعد «التحرير»، وعلى بيانات تأييد عمومية تقليدية تصدر عن عواصم جراء زيارات موسمية، كون العمل الدبلوماسي الدؤوب يحتاج إلى دبلوماسيين مهنيين وليس إلى «ثوريين» متقاعدين. وينساق الوضع الفلسطيني بقبول الأمر الواقع إلى قبول اللاقبول بخطه الانسحاب الإسرائيلي المفروض، ويبدأ بمعالجة التفصيلات و الخوض في تنسيق الإجراءات، وتُترك الضفة لمواجهة المصير المحتوم.

الأولويات الفلسطينية واضحة. فهل يمكن ويُتوقع إحداث مقاومة فعّالة لمخططات إسرائيل الواضحة عندما يعاني الوضع الفلسطيني الداخلي من كل ما يعانيه حالياً من تصدعات عارمة؟ وكيف يمكن لنظام سياسي محتقن، يعاني من تقلص الثقة بينه من جهة، وبين المعارضة، وقطاعات تتسع داخل المجتمع من جهة ثانية، أن يقود عملية مقاومة فعّالة للمخططات الإسرائيلية؟

يجب إعطاء الأولوية لتعزيز الصمود الفلسطيني، وبخاصة في الضفة الغربية؛ لأن هدف إسرائيل ابتلاع معظمها وحشر الفلسطينيين في كانتونات لن يكون لهم سيادة عليها، بل مجرد سيطرة لإدارة شؤون الحياة فيها. وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة ترميم الوضع الفلسطيني الداخلي، وهذا

لن يحدث إلا من خلال السيطرة على مجمل السلبيات التي أصبحت سمة الحياة الفلسطينية المعاشة الآن. ولكن كيف يمكن كسر هذه الحلقة والأولويات الفلسطينية مقلوبة؟ الأمن يحصل على ٢٧٪ من إجمالي الموازنة (٦٤٥ مليون دولار) مع بضع نقاط مخفيّة إضافية تجعل المجموع يصل إلى ثلث الموازنة، بينما لا يحصل التعليم إلا على ١٦٪، مع أن حوالي ثلث الفلسطينيين هم على مقاعد الدراسة، ولا تحصل الصحة إلا على حوالي ٧٪، بينما يخصص للزراعة أقل من ١٪. هل يُعقل أن يُفقد الأمن وثلث الموازنة يذهب لمن يُفترض أن يحفظ هذا الأمن؟ الاستنتاج واضح، فالأمن الداخلي سيتعزز عندما تُحوّل معظم المخصصات الأمنية إلى بنود أخرى أكثر أولوية.

المجتمع الضعيف والمنهك داخلياً لا يستطيع تأمين مواجهة فعّالة مع مستهدفيه الخارجيين. لذلك، يجب أن ينصبّ الاهتمام على ترتيب الأوضاع الداخلية الفلسطينية. الجهد المهدور في البحث عن سراب التسوية يجب أن يُقنّن ويوضع في عملية إعادة بناء المجتمع الفلسطيني. هذا البناء لا يتوقف كما يظن البعض على إعادة ترميم البنى التحتية، فهذا أمر مقدور عليه طالما هناك ممولون مانحون مهتمون بالحفاظ على التهدئة في المنطقة من خلال إدارة الصراع وليس إيجاد حل له. بناء المجتمع يحتاج إلى الدخول في عملية إعادة ترميم البنية التحتية للإنسان الفلسطيني، وهي عملية معقدة وطويلة الأمد. ولكن صعوبتها وطول أمدها يجب أن لا يشكلا عائقاً أمام البدء بها، بل على العكس يجب أن تكون الحافز لذلك، لأنه كلما تم البدء سريعاً بها كلما كان إنجازها أسرع.

لقد قرأت بالتفصيل أثناء دراستي الجامعية التاريخ السياسي لقضية فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني. وخلال انتقالي من وثيقة بريطانية لأخرى ومن مرجع إلى آخر كنت دائماً أتساءل، كما أصبح طلابي فيما بعد يتساءلون: ألم تكن القيادة الفلسطينية في تلك الفترة تعرف ما كان يُخطط لفلسطين صهيونياً وبريطانياً؟ لماذا أقحمت هذه القيادة نفسها في تفاهات الصراع الداخلية الصغرى، وغيّبت إمكانية مواجهة تلك المخططات بفاعلية؟ لماذا انكفأ المجتمع الفلسطيني على نفسه في صراعات داخلية بلغت دورتها خلال العامين ١٩٣٧-١٩٣٩، فاسحاً المجال لاستلاب الجزء الأكبر من فلسطين العام ١٩٤٨؟ ألم يكونوا يعرفون ما هو أفضل؟

ليس للتبرير لهم وإنما للاعتبار، إذ إن التاريخ لا يعيد نفسه إلا عند الذين لا يتعلمون من تجاربهم السابقة، أقول لكم: إذا أردتم أن تعرفوا كيف ضاعت فلسطين في العام ١٩٤٨، ما عليكم إلا أن تعيشوا لأن ما تبقى منها يضيع حالياً أمام سمع وبصر الفلسطينيين المنهمكين بملاحقة عصبوياتهم الصغرى. ألا يعلم هؤلاء بما يجري من حولهم. بالطبع يعلمون، ولكن

المجمّعات الكبرى باتت مفقودة: الهدف الواضح والأيديولوجيا الموحّدة، والبناء المؤسسي الفاعل، وترسيخ الاهتمام بالمصلحة العامة كالاهتمام بالمصلحة الذاتية.

بالتأكيد تتفاوت المسؤولية عما آلت إليه الأمور الفلسطينية من مستوى فلسطيني إلى آخر، كون المسؤولية تتحدد على قدر الصلاحية. ولكن مع ذلك يجب الاعتراف أن الجميع منا مسؤول بقدرٍ عن هذا المآل. لا يوجد ما يبرر استمرار الوضع على حاله، ولا يوجد ما يبرر انكفاء الناس على أنفسهم، يتعاطون «النق» همساً متندرين بقصص الفساد والترهل والفلتان الذي أصاب البلاد، وكأنها حال بلاد لا تعنيهم. كلٌ متفرج عن بعد، إلى أن تقع واقعة تصيبه فيبدأ سعي التفتيش عن مغيث إلى أن تنقضي، ويعود الحال إلى وضع التفرج السابق والتندر بقصص الآخرين.

لا يمكن أن يتغير الوضع ويعاد تعريف الأولويات إن بقي المجتمع متفرجاً على حاله. فمراكز القوى المتحكمة بانزلاق الوضع لن تقوم وحدها بإصلاح ما أفسدته، ففي استمرار الحال على حاله مصالح كثيرة ستتضرر إن استقام الحال. القضية الإشكالية في الموضوع برمته أن عصب النظام السياسي الحالي مستند إلى شبكة متشعبة من هذه المصالح وأصحابها. لذلك، فإن إصلاح الوضع الفلسطيني يتطلب أساساً إصلاح هذا النظام. ولن يتم ذلك إلا بإيجاد ضغط مجتمعي منظم ومستمر ومتصاعد لإجراء الانتخابات التشريعية التي أُزهقت عن سبق ترصد وإصرار. إن لم يتم ذلك لن يكون هناك فائدة ترجى من استمرار البحث في إعادة ترتيب الأولويات. فترتيبها المفترض معلوم، ولكن صناع السياسات حالياً لا يريدون دفع ثمن تغيير ترتيب الأولويات، بل يفضّلون الاستمرار على المنوال نفسه وجني الأرباح.

الجرس موجود. المهم من يقرع الجرس.

أهم إصدارات المعهد (١٩٩٩-٢٠٠٤)

كتب توثيقية

- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الأول: اعتبارات نظرية ومقارنات إقليمية. رونالد سني وآخرون، ٢٠٠١. (إنجليزي)
- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثاني: قضايا الانتقالية في التاريخ العربي الإسلامي المبكر. خليل عثامنة وجمال جودة، ٢٠٠١. (عربي)
- الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثالث: نماذج وحالات معاصرة. هنري لورنس وآخرون. تحرير روجر هيكوك، ٢٠٠٢. (إنجليزي)
- إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي. تحرير إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٥. (إنجليزي)
- تكون دولة العائدين: فلسطين وأرمينيا والبوسنة. تيري هنتش وآخرون، ١٩٩٩. (إنجليزي)
- عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا. ماراك جولدينج. تحرير اللغة العربية أمل جادو، ٢٠٠٠. (إنجليزي وعربي)
- حول إقامة دولة فلسطينية. جان ألآن، ٢٠٠٢. (إنجليزي)
- إبراهيم أبو لغد: المقاومة والمنفي والعودة - حوارية مع هشام احمد فرارجة، ٢٠٠٣. (إنجليزي)

المؤتمرات

- المواجهات الثقافية عبر المتوسط: فلسطين وأوروبا. سلمى الخضر الجيوسي وآخرون. تحرير ليلي فيضي وروجر هيكوك، ١٩٩٦. (إنجليزي وعربي)
- المشهد الفلسطيني. ادوارد سعيد وآخرون. تحرير إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٩. (إنجليزي)
- فلسطين الجديدة، أوروبا الجديدة. بني جونسون وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي)
- قراءة أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية. احمد سعدي وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي وعربي)
- آثار الحرب الأمريكية على العراق دولياً، إقليمياً ومحليا. أندرياس بورو وآخرون، ٢٠٠٣. (إنجليزي، عربي وفرنسي)
- التاريخ الاجتماعي الفلسطيني- بين غابة الأرشيف وأشجار الحكايات. وقائع مؤتمر ٢٠٠٤. (إنجليزي وعربي)
- قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق وقائع المؤتمر المحلي السنوي، تحرير وسام رفيدي ٢٠٠٤. (إنجليزي وعربي)
- مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والأفاق الاساسية الممكنة، تحرير وسام رفيدي ٢٠٠٥. (عربي)

سلسلة أوراق استراتيجية

- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني. علي الجرباوي، ٢٠٠١. (عربي)
- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية. فؤاد المغربي، ٢٠٠٢. (عربي)
- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية. حسن خضر، ٢٠٠٣. (عربي)
- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في السياسة والعلاقات الدولية. رجا بهلول، ٢٠٠٣. (إنجليزي وعربي)
- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية. محمود ميعاري، ٢٠٠٣. (عربي)
- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني. محسن يوسف، ٢٠٠٣. (عربي)
- أسطورة كامب ديفيد. هيلغى بومغارتن، ٢٠٠٣. (إنجليزي)
- فرص ومعوقات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. مارتن بيك، ٢٠٠٤. (إنجليزي)
- اليسار الإسلامي - إطلالة عامة. نصر حامد أبو زيد، ٢٠٠٤. (عربي)
- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية. حسن نافعة، ٢٠٠٤. (عربي)
- الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. جوني عاصي، ٢٠٠٤. (عربي)
- ما بعد الكفاح المسلح. جون ألان، ٢٠٠٥. (إنجليزي)
- معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، غسان العزي، ٢٠٠٥. (عربي)
- الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته «الحالة الفلسطينية ... نموذجاً»، باسم الزبيدي، ٢٠٠٥. (عربي)

رسائل الماجستير

- الجنسية والمواطن الفلسطيني. معتز قفيشة، ٢٠٠٠. (عربي)
- الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩. عيسى قراقع، ٢٠٠١. (عربي)

سلسلة أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية

١- سبل تفعيل وتطوير الكفاءات الشابة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. سامر سلامة وفاروق الديك، ٢٠٠٣. (عربي)

٢- دور ومكانة الكوادر النسائية في المؤسسات الحكومية: إشكالات وتوصيات. مارلين الربضي، ٢٠٠٣. (عربي)

٣- دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح: أسامة البسط ونايف سويطات، ٢٠٠٤. (عربي)

٤- المؤسسات الحكومية وغير الحكومية - إشكاليات العلاقة والتنسيق. عزت عبد الهادي وصالح مشارقة، ٢٠٠٤. (عربي)

٥- العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي - الصلاحيات وإشكالية العلاقة، وليد وهدان ومنيف طريش، ٢٠٠٤. (عربي)

٦- الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ميرفت حسن وربيع الحنتولي، ٢٠٠٤. (عربي)

٧- بعض قضايا التشريع من منظور شبابي، دلال سلامة واحمد مجدلاني، ٢٠٠٤. (عربي)

٨- واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية إرتباطاً بقضية الإصلاح، عيسى أبو عرام وإبراهيم المصري، ٢٠٠٤. (عربي)

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University Conference

June - 2005

The Middle East Challenge & Response

August, 2005

The Middle East
Challenge and Response

First Edition - August - 2005
© All Rights Reserved
ISBN 9950-316-30-8

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University, P.O.Box 14, Birzeit - Palestine
Tel: +972 2 2982939, Fax: +972 2 2982946
E-mail: giis@birzeit.edu
Website: http://home.birzeit.edu/giis

Financial support for this book is contributed by the Swiss Agency for Development and Cooperation

Arabic text was edited by: Abdel Rahman Abu Shammaleh
English text was edited by: Muna Tamimi
The conference was coordinated by: Roger Heacock and Dua' Nakhala

Design & Layout By: Al Nasher Advertising Agency

Contents

English Papers

The Place of the Middle East in the International System: From Vienna to Washington, 1815-2005

Rashid Khalidi (Paper) 5

Commentary on Presentations

Fouad Moughrabi (Paper) 17

Europe: Partner ou Rival?

Pascal Boniface (Paper) 23

كلمة رئيس جامعة بير زيت

نبيل قسيس ٥

كلمة افتتاح المؤتمر الدولي العاشر

مجدي المالكي ٩

أوروبا: بين مطرقة أميركا وسندان الشرق الأوسط

نعمان كنفاني (ورقة) ١٣

التحديات أمام العالم العربي

علي فياض (مداخلة) ٢٣

مشروع «الشرق الأوسط الكبير»: من العراق إلى لبنان وسوريا

غسان العزي (ورقة) ٣٣

حول ترتيب الأولويات الفلسطينية

علي الجرباوي (ورقة) ٤٣

The Place of the Middle East in the International System: From Vienna to Washington, 1815-2005[1]

Rashid Khalidi[*]

Those of us concerned with Palestine often assume that Palestine is not only the central issue in the Middle East, but that it is the central spot in the universe. We often tend to see everything in terms of Palestine, and to view all else through that lens, whence the old joke about the lecture entitled "The Elephant and the Palestine Question." The joke is that for some of us, everything is connected in some fashion to Palestine, even the elephant. Ironically, there is an older joke, on which this one is based, about "The Elephant and the Jewish Question," which shows that some obsessions are shared, but I will stop here.

My point in mentioning this is that because of our obsession with one aspect of the Middle East, specifically Palestine, we often tend to ignore larger patterns that

[*] Edward Said Professor of Arab Studies - Director of the Middle East Institute, Columbia University-New York.

[1] An earlier version of this talk was delivered at a conference April 29-30, 2004, sponsored by the International History Center at Columbia University entitled "Whose International Community: Universalism and Legacies of Empire."

may in fact determine or explain outcomes regarding Palestine and other issues. My talk today is about one of these larger patterns, specifically how the Middle East as a whole has fitted into the larger international system over nearly two centuries, as that system has evolved.

I shall be trying to make four main points about the place of the Middle East in the international system as it shifted over the past century or so from being primarily a European system to more of an international one, and as it perhaps became more of an international community:

- The first is that until the 20th century, the Middle East was an important arena for the operation of the traditional European state system, but was not fully a part of that system. In this respect, it resembled South Asia and North America in the 18th century, and Africa and China in the 19th century.

- The second is that there was a nominal change in the position of the Middle East as a result of the post-World War I and post-World War II expansion of the European state system, and its partial restructuring into something more closely resembling an international community. During these two periods, certain Middle Eastern peoples obtained independent statehood and joined this community – largely at the discretion of the victors of these world wars – while others did not.

- A third point is that in spite of these restructurings, in the inter-war and Cold War periods, the Middle East remained a major arena for the ambitions and rivalries of the great powers, which continued to dominate the region. In this respect, little had changed from the old days of the Concert of Europe, the Eastern Question, and the Sick Man of Europe.

- Finally, in the inter-war and Cold War periods, and in the 15 years since the end of the Cold War and the rise of a unipolar world system, the international community, rather than restraining the dominant power or powers from expanding their dominion in the Middle East, often facilitated this dominion. This should make us think carefully of the degree to which an international community exists independently of the influence of the dominant powers in the international system.

For well over two centuries after the formation of the Westphalian state system, the Middle East (a term which is itself Eurocentric and non-geographical), was generally outside of this system. It was nevertheless a crucial arena of European wars and diplomacy in the late 18th century, and well into the 19th. The Ottoman Empire was drawn into the Napoleonic wars by none other than Napoleon

himself, through his invasion of Egypt in 1798. In consequence, it briefly served as an arena in the quarter-century long European conflict that began with the French Revolution. However, the Ottoman Empire was not a party to the Peace of Paris or the Congress of Vienna, where those wars were ended, and where a new European system, one with pretensions to being an international order, was put into place.

Interestingly, one of the architects of that new system, the British Foreign Secretary Lord Castlereagh, while at Vienna in 1815, originally intended that the Ottoman Empire be subject to the "general accord and guarantee » that he envisaged be directed against any power that disturbed the peace of the continent. This was one of many precursors of the ideas that were later embodied in the League of Nations and the United Nations.[2] Nothing came of the proposal for such a guarantee, which aroused the suspicions of a British Parliament wary of involving Great Britain in a broader system that might restrain its freedom of action.[3] In consequence, the Ottoman Empire and the rest of the Middle East remained on the margins of the European state system. Nevertheless, we find here the beginnings of a pattern, whereby the Middle East is an arena for actors in the international system, but not part of it, and whereby Middle Eastern states are not treated as full parties to an international order which in time encompasses them.

There were other mileposts along this path: the Treaty of London of 1840, to which the Ottoman Empire was a party but which was crafted by the European powers; the 1878 Congress of Berlin, which imposed European terms on the Ottoman Empire; and the London Ambassadors' conference of 1913, which resolved issues resulting from the Balkan wars, and also laid down the outlines of the later partition of the Ottoman Empire. All of these measures, and many others, however, could be seen as examples of the bad old European secret diplomacy, which the new wind of Wilsonian idealism was supposed to sweep away. We know that this did not happen, and nowhere was this more apparent than in the Middle East: there, the traditional realpolitik of the great powers prevailed, notwithstanding the influence of President Wilson on the new structure of the Middle East that was fashioned at the Paris Peace conference. Perhaps the most egregious example of the cold calculus of power politics determining outcomes in the Middle East in spite of Wilsonian rhetoric was with regard to the League of Nations Mandate

[2] C.J. Bartlett, Castlereagh, New York: Scribners, 1966, 157-8.

[3] This prefigured later cases when the American Congress resisted similar restraints on American actions.

for Palestine.[4] There, realpolitik and great power interests rather than the principle of self-determination or the wishes of the peoples concerned dictated the nature of the system that was imposed by the League of Nations. In fact, as Margaret Macmillan among others have argued, Wilson's Fourteen Points, and in particular those relating to national self-determination, were far more ambiguous and equivocal than many took them to be, especially when it came to the Middle East.[5] Wilson seems to have intended his concept of self-determination to apply primarily to European peoples, only secondarily to those of the Ottoman Empire, and seems not to have meant for them to apply at all to peoples under colonial rule. And the leaders of the colonial powers allied with Wilson certainly did everything possible to prevent them from applying to the latter.

Nevertheless, in certain fundamental ways, it was intended by the victorious Allied powers who constructed the new international order symbolized by the 14 Points, the Versailles Peace Conference, and the League of Nations, that this new order would deal differently with the Middle East than had the old European system. The Middle East was adjudged by the victors of the Great War to be deficient, among other things, in not having states organized along the national principle.

---

[4] Balfour was brutally frank in describing how Britain and the other great powers ignored the commitments regarding Syria and Palestine embodied in the Covenant of the League of Nations:

> "The contradiction between the letter of the Covenant and the policy of the Allies is even more flagrant in the case of the 'independent nation' of Palestine than in that of the 'independent nation' of Syria. For in Palestine, we do not propose even to go through the form of consulting the wishes of the present inhabitants of the country, the American [King-Crane] Commission has been going through the form of asking what they are.. The four Great Powers are committed to Zionism. And Zionism, be it right or wrong, good or bad, is rooted in age-long traditions, in present needs, in future hopes, of far greater import than the desires and prejudices of the 700,000 Arabs who now inhabit that ancient land. In my opinion that is right. What I have never been able to understand is how it can be harmonized with the [Balfour] declaration, the Covenant, or the instructions to the Commission of Enquiry.
>
> "I do not think that Zionism will hurt the Arabs; but they will never say they want. Whatever be the future of Palestine it is not now an "independent nation," nor is it yet on the way to become one. Whatever deference should be paid to the views of those who live there, the Powers in their selection of a mandatory do not propose, as I understand the matter, to consult them. In short, so far as Palestine is concerned, the Powers have made no statement of fact which is not admittedly wrong, and no declaration of policy which, at least in the letter, they have not always intended to violate. » Text in J.C. Hurewitz, ed. The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record. 2 vols. New Haven, 1975, 1979.

[5] See in particular Richard Holbrooke's introduction to Margaret Macmillan, Paris 1919: Six Months that Changed the World, New York: Random House, 2002, and pp. 11 ff.

The victors proposed to remedy this deficiency by creating new nation states there, as they did in Central and Eastern Europe, judged to be similarly deficient. They did not do so, of course, in accordance with the wishes of the peoples concerned, or the 20th century might have witnessed fewer nation states in the Arab *mashriq*, as well as an Armenian and a Kurdish state. Nonetheless, many of the states that exist today in the Middle East – notably Iraq, Israel, Lebanon, Syria, and Jordan – were direct products of this process. It is open to question whether all of these existing states were constructed out of already existing "nations," or whether new nations grew up inside some of these states that were conceived by the Allied powers in Paris in 1919 and put into place by the Mandate system that they thereafter erected. In any case, all are nation states today.

Equally importantly, at the same time as several entirely new states were being conceived in Paris, other independent states did not see the light of day: notably Kurdistan, Armenia and Palestine. Their disposition was left to an uncertain future, although both Armenia and Kurdistan were promised independence by the victorious Allied powers in the Treaty of Sèvres after World War I, and Armenia is today an independent country, on a fraction of the ancestral homeland of the Armenians. In two of these three cases of peoples who in the end were ignored by the Allied powers – those of Kurdistan and Palestine – their disposition, and their future, is still very much in question.

Given the biases of the victorious great powers that dominated the Paris Peace Conference, yet another category of states was effectively denied representation in the new international community they created: these were existing colonies and protectorates of these European powers. The people of Egypt, for example, understandably believed that they should be entitled to send representatives to Versailles, and for that purpose their leaders prepared a delegation (in Arabic *wafd*, for which the dominant political party in Egypt for the next three decades was named). Like subject peoples in the Middle East and other parts of the colonized world, the Egyptians were denied that right by the British, who exiled the members of the delegation to Malta. Disappointment of the expectations raised by the 14 Points and the convening of the Paris Peace Conference led to popular anti-colonial uprisings in the spring of 1919 in Egypt, India, Korea, China and elsewhere.[6]

The only Middle Eastern state allowed a place at the table at the Paris Peace Conference was the isolated and backwards Hijaz, which was adjudged to be one

[6] For more details, see Erez Manela, "The Wilsonian Moment: Internationalism and Anti-Colonialism," paper presented to "Whose International Community? Universalism and Legacies of Empire" Conference, Columbia University, April 29-30, 2005.

of the Allied and Associated powers. This aroused the fury of the Egyptians, who saw themselves as heirs to a great civilization, possessing at the same time all the modern prerequisites for independence, but who were barred by the British from sending representatives to Paris, while the Hijazis were represented. The representative of the Hijaz, Faysal ibn Husayn, considered himself both to be the plenipotentiary of his father, Husayn ibn 'Ali, the King of the Hijaz, and to be the King of Syria, a post to which he had been elected by the Syrian Parliament. Faysal was allowed to participate in the proceedings, but only as representative of the Hijaz. This was emblematic of the way the new international community dealt with the Middle East: in an arbitrary manner little different from that of the old European system. The Mandate system which was thereafter applied to several parts of the Middle East combined many of the worst features of the old European colonialism with the amateurishness and high-minded ignorance that characterized so much of Wilson's diplomacy. As Wilson himself said at the Paris Peace Conference of the concept of self-determination: "When I gave utterance to those words, I said them without the knowledge that nationalities existed, which are coming to us day after day."[7]

Beyond creating states within borders that have been continuing sources of conflict over more than 85 years, the post-World War I settlement in the Middle East exacerbated regional problems in various other ways, many of them lasting to this day. It also did nothing to rein in the competition of the great powers in the Middle East. Britain and France, allies during World War I, maintained in the Middle East the attitude of cordial loathing of one another which has been such a striking feature of their relations for so many centuries, and is still prominent today, particularly among the British. Thus Britain in 1926 gave refuge to Syrian rebels against the French, who repaid the favor after 1936 by sheltering Palestinian rebels against the British. Later in the interwar period, other great powers entered the fray, as Italy and Germany challenged Anglo-French hegemony in the Middle East. The region thereafter became one of the major battlefields of the Second World War, as it had been of the First, and was again reorganized as a result of the post-war restructuring of the world order.

The United Nations, which was the fruit of this restructuring, grew out of the alliance of victorious powers in the Second World War – indeed this war-time alliance of the United States, the Soviet Union, Great Britain and other powers called itself the United Nations well before the creation of the organization of that name. The new UN organization included several newly independent Middle

[7] Macmillan, Paris, 1919, viii.

Eastern states, some of which were helped to achieve their independence by the victors in the war. But again, as after World War I, some entities saw the light as independent states, while other Middle Eastern peoples, like the Palestinians and the Kurds, or the peoples of French controlled North Africa and the British-controlled peripheries of the Arabian Peninsula, did not obtain the benefit of statehood or independence, and remained under occupation or colonial tutelage, or dispersed among existing states. The colonial status of many Middle Eastern states was not long-lasting, however, as influence of the two new post-World War II super powers, the United States and the Soviet Union, helped to erode old-style colonial domination.

What was new about the Middle East in the wake of World War II was the region's growing centrality to the two new super-powers as their rivalry developed into the Cold War. East and South East Asia were hotter arenas of conflict than was the Middle East, as was evidenced by the Korean and Vietnam wars, while Europe was in many ways the central arena of the Cold War. Nevertheless, the Middle East was also an important Cold War battle-ground, and one of the first. The region was the focus of the Truman Doctrine of 1947 (specifically its northern tier, which was essential to the US strategy of containment of the USSR), the Eisenhower Doctrine of 1957, and one of the foci of the Nixon doctrine of 1974. It was the scene of repeated super-power confrontations over the Arab-Israeli conflict including in 1956, 1967, 1969-70, 1973 and 1982, one of which, that of 1973, resulted in a nuclear alert.

Another new characteristic of the region was that it became a major concern of the new United Nations, which took upon itself the disposition of Italy's former colony of Libya and of Britain's former League of Nations mandate of Palestine, and played a role in the decolonization of several other Middle Eastern states. Beyond this, 25% of the resolutions passed by the U.N. Security Council over more than a quarter of a century after 1948 were devoted to one single Middle Eastern issue, the Palestine question and its various ramifications, as compared to all other issues and all other regions of the world combined.[8]

What is striking about all the attention paid by the United Nations, and the League of Nations before it, to the Middle East, is how closely the involvement of what

[8] A total of 81 of 321 Security Council resolutions passed between March 1948 and November 1974 dealt with the Arab-Israeli conflict alone. During the thirteen years that my father, Ismail Raghib Khalidi, worked in the UN Secretariat's Political and Security Council Division (1955-1968), it was his estimate that nearly half of the Council's time was taken up by Arab-Israeli questions: private communication, I.R. Khalidi, June, 1968.

was nominally an international community tracked with the policies and outlook of the era's dominant power or powers. Thus the Mandate for Palestine promulgated by the League of Nations in 1922 to provide guidance for Britain in its governance of this territory incorporated verbatim the terms of the Balfour Declaration issued unilaterally by the British cabinet five years earlier. The Mandate indeed consisted almost entirely of an extrapolation and amplification of the terms of the Balfour declaration relating to "the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people." In neither the Balfour declaration nor the Mandate for Palestine were the words "Arab" or "Palestinian" utilized, nor was there any reference to the overwhelming 90% majority of the population of the territory who were Arab, except in describing them as "existing non-Jewish communities in Palestine." This 90% Arab majority were described in the Mandate as having neither national nor political rights; only "civil and religious rights." In all of this, the League perfectly reflected the utter obliviousness of the British to Arab national claims in Palestine, at least during the first two decades of their control over Palestine, until the 1936-39 Palestinian national revolt forced them to take grudging account of these claims.

It is true, as Susan Pedersen has shown,[9] that the Permanent Mandates Commission occasionally had different ideas than did the British Colonial Office as to how Palestine should be governed. In most cases, these ideas were even more sympathetic to the Zionists than were those of the British, although on occasion some members of the Commission expressed disquiet about the situation of the Palestinian Arabs. Nevertheless, it cannot be said that the League measurably changed the course of British policy in Palestine during the two decades when it was nominally responsible for supervising it.

The way in which the United Nations dealt with the Middle East differed somewhat from the approach of the League, as a result of the much-changed international situation. Nevertheless, it continued to reflect the interests of the dominant powers in the international system, in this case the US and the USSR. Because of the permanent members' veto power, the United Nations Security Council could only act, in the Middle East or elsewhere, when all of them were in concurrence, which in practice meant relatively frequently during the first two decades after World War II, and considerably less frequently thereafter. There was only limited friction between the U.S. and the USSR at the very outset over the Middle East, except for the northern tier of Turkey and Iran: both often seemed more concerned with dealing

[9] "Settler Colonialism at the Bar of the League of Nations," in S. Pedersen and Caroline Elkins, eds., Settler Colonialism in the 20th Century: Projects, Practices and Legacies, New York: Taylor and Francis, forthcoming, 2005.

with the residues of British imperial dominance in the region than with one another. It is often forgotten that the two superpowers were on the same side as far as the conflict over Palestine was concerned in 1947-49: they both supported the partition of Palestine and the establishment of Israel. The situation was similar in 1956, when, in spite of the tension between them over the Soviet invasion of Hungary, both the US and the USSR opposed the tri-partite attack on Egypt. Indeed, it was not until after the 1967 war that the superpowers came to be rigidly aligned on opposite sides of the Arab-Israeli conflict. Meanwhile, the Cold War fully enveloped the Middle East, and this came to be reflected in the United Nations.

Over time, however, largely because of the growth of the power of the non-aligned bloc at the UN, the increasingly hegemonic United States was obliged either to subordinate the United Nations to its policies, or to bypass it entirely. Thus the Rogers' Plan, Kissinger's shuttle diplomacy of 1973-76, and the Camp David accords of 1978 were all part of an essentially unilateral U.S. approach to Arab-Israeli negotiations that bypassed the United Nations, and indeed any multilateral forum. This is the case even though Kissinger agreed to convene a purely symbolic single session of the Geneva conference on Middle East peace including the USSR and the UN in December 1973. Thereafter, he returned immediately to the unilateral shuttle diplomacy that produced two Egyptian-Israeli agreements and one Syrian-Israeli disengagement agreement between 1973 and 1976.

We saw these two contrasting approaches, subordination and bypassing, at work during the last two Gulf wars, those of 1990-1991, and during the current conflict in Iraq. In the first case, the United States took advantage of the imminent dissolution of the USSR, and of the hostility that the odious regime of Saddam Hussein inspired in virtually all its neighbors, to fashion a United Nations-sanctioned coalition to drive Iraq from occupied Kuwait. In its recent invasion and occupation of Iraq, the United States managed to bypass a recalcitrant Security Council, where it would have faced perhaps three vetoes, and went to war in 2003 without any formal international endorsement, but without the slightest hindrance. Since then, the US has obtained much of what it wanted from a bullied and compliant United Nations in the way of Security Council resolutions blessing some of its actions ex post facto. This includes one Security Council resolution stating that the US occupation is not an occupation, and that a non-sovereign Iraqi state that has virtually no control over the important decisions made in Iraq is supposedly sovereign.

We currently are in a phase in which unilateral action in the Middle East by the United States, together with ad hoc coalitions of allies put together for the occasion, appears to some American observers to be giving way to a more multilateral approach. They may be correct, and there is a possibility that this may be more than a cosmetic change in the strong drive of the current administration to free its

actions abroad of any limitations, whether legal, congressional or international. Even if these observers are correct, however, the Bush administration's grudging and sporadic acquiescence to multilateralism does not amount to its acceptance of the idea that an international community truly exists, let alone its willingness to allow American actions to be constrained in any way by such a community. Indeed the Bush administration approach conforms perfectly to the words of Henry Cabot Lodge speaking in the Senate against the League of Nations treaty in 1921, as quoted by Alan Brinkley: "I would keep America as she has been – not isolated, not prevent her from joining other nations for … great purposes – but I wish her to be master of her own fate." [10] This is a unilateral vision of the international order, not a communal one. It is one shared by George W. Bush and those closest to him, notably Vice President Richard Cheney and Secretary of Defense Donald Rumsfeld. This is apparent from the abhorrence for the symbol of the international community, the UN, shown by the President's nominee to be UN Ambassador, John Bolton. Bolton has expressed his utter contempt for United Nations in saying that it would not matter a bit if its headquarters lost several stories (imagine the outcry if someone else were to say the same thing about the Pentagon or any US government building). In this respect, Bolton perfectly and brutally reflects the real attitude of his masters in Washington.

Whether in regard to Iraq, or what is still quaintly called the Middle East "peace process" – although there is currently no process, and there is little or no prospect of anything resembling peace between Palestinians and Israelis being made in the near future, since neither the US nor Israel is currently willing to allow negotiations to take place over any of the issues of substance separating the two sides – most of the real decisions are being made in Washington (or in Israel), not at the United Nations, nor by the so-called Quartet. If the United Nations plays any role in these and other Middle Eastern matters, it appears to be one of pathetic eagerness to win the approval of the United States by hastening to do its bidding.

The Middle East has been and remains a crucial testing ground for our theories about the organization of the international community, about the nature of the international system, and about the place in both of what is currently, and will probably for a considerable time remain, its dominant actor, the United States. Are we in a new imperial era, and if so, what kind of empire is being erected? How, if at all, does the vision of the world of George W. Bush and those who

[10] William Widenor, Henry Cabot Lodge and the Search for an American Foreign Policy, Berkeley: University of California Press, 1983, 71, 75, cited in Alan Brinkely, "The Idea of an American Century," paper presented to "Whose International Community? Universalism and Legacies of Empire" Conference, Columbia University, April 29-30, 2005.

advise him differ from those of previous administrations? Is this a period of growing or declining hegemony of the United States? Is there more or less likelihood of other powers coalescing to hinder the sole hegemon? All of these questions are posed particularly acutely in the Middle East, which remains an arena for the demonstration of power, and for the waning rivalries of the past, as well as for the nascent ones of the future.

Much in the writings and statements of key figures in and around the Bush administration indicates that in their actions in Iraq, in Palestine/Israel, and also in Afghanistan, they are fixated not on the international system of the present, but on that of the future. They appear to perceive that in the coming century the Middle East and Central Asia, because of both their strategic position and their energy reserves, will be vital arenas in view of the emergence of new powers in Asia, most notably China and India. They clearly intend to avoid as much as possible any inhibitions or limitations on American freedom of action in these regions. At the same time, at their behest, the United States seems to be digging in for a long stay there, with numerous “enduring bases » springing up in both the Middle East and Central Asia, and deeper American involvement in the region in a variety of ways.

It remains to be seen how soon reality will catch up with these boundless ambitions in Iraq and elsewhere in this vast region. It will eventually do so. What seems clear, however, is that after many decades of efforts to foster an international community, the evidence from the Middle East at least is not terribly encouraging about the success of this endeavor. Old style balance of power politics, and old style ideological messianism, rather than any approach based on the idea of an international community, or of an international order grounded in law, which is much the same thing, seem to prevail in the Middle East, perhaps even more than elsewhere in the world.

References

C.J. Bartlett, Castlereagh, New York: Scribners, 1966, 157-8.

Holbrooke, Richard. Introduction to Margaret Macmillan, Paris 1919: Six Months that Changed the World, New York: Random House, 2002.

J.C. Hurewitz, ed. The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record. 2 vols. New Haven, 1975, 1979.

Manela, Erez. “The Wilsonian Moment: Internationalism and Anti-Colonialism, » paper presented to “Whose International Community? Universalism and Legacies of Empire » Conference, Columbia University, April 29-30, 2005.

“Settler Colonialism at the Bar of the League of Nations, » in S. Pedersen and Caroline Elkins, eds., Settler Colonialism in the 20th Century: Projects, Practices and Legacies, New York: Taylor and Francis, forthcoming, 2005.

Widenor, William. Henry Cabot Lodge and the Search for an American Foreign Policy, Berkeley: University of California Press, 1983, 71, 75, cited in Alan Brinkely, “The Idea of an American Century, » paper presented to “Whose International Community? Universalism and Legacies of Empire » Conference, Columbia University, April 29-30, 2005.

Commentary on Presentations

Fouad Moughrabi*

Professor Khalidi offers a rather complete historical treatise that raises some critical questions about the importance of the Middle East as a testing ground for contemporary theories of international relations and the role of the United States in the international system. Have we entered a new imperial era with the United States as the hegemonic power that intervenes unilaterally in order to reshape the system in ways that serve its interests? How likely is it that other powers such as a united Europe or China may coalesce in order to counterbalance this new American hegemony?

Professor Boniface shows how the West that faced the Soviet threat during the Cold War as a united front is now increasingly divided along various lines. The United States appears to lean towards unilateral action to achieve its objectives while the Europeans by and large favor a multilateral approach. The two sides differ substantially over important issues that include,

* Professor of Political Science and Department Head University of Tennessee at Chattanooga and Director of Al-Qattan Center for Educational Research and Development.

among others, the International Criminal Court, the Kyoto Protocol, relations with the Global South, the issue of the war in Iraq, the Israeli-Palestinian conflict, the question of Lebanon, democratization in the Middle East and finally the proper way of fighting the so-called war on terror.

Professor Kanafani argues in his paper that the emergence of a united Europe as a countervailing power to the United States in the world today is highly unlikely. According to him, Europe will, in all likelihood, continue to try to influence or to prod the United States in order to make it adopt positions that are closer to those now held by Europeans. In other words, as far as Europe is concerned, the key is to try to influence the main hegemonic power in the world rather than try to confront it. In a large measure of agreement with Boniface, Kanafani highlights the same differences between European and American positions on a variety of issues, not the least of which relates to the Israeli-Palestinian conflict and other Middle Eastern matters such as the Iraq war and the need to convince the United States to begin a dialogue with Islamic groups.

The answers to all of the important questions raised above are important for us in this part of the world where they can often make the difference between life and death. Given this, I think it is vital that we pay attention to questions of method of analysis. It is definitely not enough to engage in geopolitical discussion and to look at balance of power theories. Furthermore, categories such as realism, neo-realism and neo-conservatism, fashionable as they may be, serve only limited purposes. I suggest that we examine the nexus between politics and economics because it is the core of the problem in the emerging international system in the era of what is called globalism. If we use a political economy approach, we may be able to see the measure of possibilities.

Let us recall that the first Gulf war in 1991, coming after the collapse of the USSR and the end of the Cold War, actually represents the first major effort by the United States to control an area of the world which contains a commodity (oil) that is vital for the industrial nations. In the aftermath, the American government appropriated for itself the right to permit only American corporations to carry out the task of reconstruction of Kuwait and to some extent Saudi Arabia. All others who had joined the coalition to drive Iraq out of Kuwait were excluded from the spoils of war even as they were asked to help defray the cost of the war to the US treasury.

At the same time, the emerging information revolution has enabled the US to try to achieve a global reach for American corporations. The new global system of capitalism was propelled mainly by the major corporations along with international bodies such as the IMF (International Monetary Fund) and the World Bank who began to recommend structural adjustment, privatization and a market economy.

The hope was to achieve a kind of global reach under American dominance. Transnational elites began to be cultivated and the drive toward democratization was supposed to achieve a new kind of legitimacy for these new elites. The key argument was that the old system of authoritarian rule was no longer deemed suitable to the new global order. Instead, a new form of democracy, closer to a kind of polyarchy, was recommended. This new system was to be based on free elections that are carefully prepared for so as not to permit groups on the left or on the extreme right (such as Islamic forces) to be able to win elections. In other words, the hope was to produce new elites that are pro-American and willing to open their societies to the new global system and the demands of multinational corporations.

The Middle East region remained outside the push and pull of this new globalism and the democratization processes that accompanied it because various American Administrations preferred the stability of authoritarian rule in order to guarantee access to oil reserves. The events of September 11, 2001 changed all this. The American administration began to look at this region as a breeding ground for a new kind of terrorism and hence the need to bring about changes in regimes, in political structures, and in educational curricula in order to encourage a new understanding of and appreciation of American values and policies. To what extent will these efforts succeed remains uncertain especially as the US remains bogged down in a costly and seemingly hopeless situation in Iraq and appears to be solidly pro-Israeli and unwilling to take the necessary measures to bring an end to an always explosive Palestinian-Israeli conflict.

For American policy makers, to maintain and to defend their economic interests and their strategic posture may mean having to act alone regardless of what their principal allies may advise. This was stated by democratic and republican administrations alike and represents a constant in American foreign policy. This also means that resorting to the use of force always remains an option if not the most preferred choice of options among policy makers. In what is viewed as an anarchic international system and given the rise of new power constellations in the world, namely China and India alongside Europe, a new kind of military doctrine has been in the making for quite some time even before the advent of neo-conservatives to the White House and the Pentagon. This new doctrine of asymmetric warfare is designed to enable American forces to fight in large urban concentrations. American policy makers therefore believe that they can benefit from an analysis of their failure in Somalia and from the Israeli experience in fighting the Palestinians during the years of the September 2000, al-Aqsa Intifada.

This means that the US will act unilaterally if policy makers think their interests are better served and will act multilaterally if they can accomplish their objectives

through diplomacy and negotiation. The Middle East is viewed by nearly all American Administrations since Harry Truman as an American sphere of influence. Therefore the US always stands ready to use force to protect its vital interests in this region with or without its allies. It does fully expect its allies to help politically, economically and in other ways with the full understanding that this is strictly an American affair. The American argument is that American soldiers are fighting to protect Western interests in this region and that America may require European assistance not only in political matters but also in matters of trade with Europe. As if to say: we fought for your interests and now you owe us. Open your borders to our trade and accept our conditions.

Differences between the US and its European allies over the conduct of the Iraq war, the way to fight the war on terrorism and the proper approach to the Palestinian-Israeli conflict are not to be viewed as strategic differences. They are differences over style rather than substance. It is more likely that, as Kanafani and to a lesser extent Boniface seem to argue, Europe will simply engage in a prodding diplomacy with US policy makers to take their point of view into account. They are not yet at the point where they are willing to confront the US head-on over these issues and it is highly unlikely that they will reach that point in the foreseeable future. Recent events such as the refusal of the French to approve the new European constitution and the subsequent failure of the Brussels Summit only serve to accentuate these trends by weakening the European position vis-à-vis the United States.

At the same time there are other, perhaps even more effective limits, to the kind of unilateralism and imperial arrogance that have come to characterize American foreign policy. In the first place, there are significant limits to the use of force as the American involvement in Iraq and in Afghanistan shows. These military interventions have yet to be translated into political objectives. Now even Donald Rumsfeld openly says that the war in Iraq is not winnable. In the second place, American attempts to mount public relations campaigns to win the minds and hearts of the people of the region fall short given the insistence of the US on its pro-Israeli position, the brutality of its conduct of the war, the serious violations of human rights that verge on war crimes and its continuing support of many pathetic and authoritarian Arab regimes.

In the third place, there are limits to the process of democratization that has accompanied the rise of globalism. Despite American attempts to engineer models of democracy as polyarchy to control the outcome of elections and to ensure the emergence of pro-American transnational elites, many of the countries of Latin America have elected leaders who represent the left and who resist encroachments by multinational corporations. Similar attempts in the Middle East, designed to

either co-opt some Islamic forces or to prevent them from participating in elections, are not likely to succeed. The world is no longer as malleable and easily controlled as it once was. Information technology cuts both ways: it may be an instrument of control by the powerful but it can also be used as an instrument of resistance. Information can no longer be hidden and colonial projects can no longer be conducted in the dark, away from the probing eyes of the media or from the power of the internet.

The arrogant and imperial tone of the Bush Administration has begun to give way, during Bush's visit to Europe at the beginning of his second term of office, to a softer tone with more emphasis on multilateralism and diplomacy. At the same time, the American president began to articulate positions that appear sympathetic to the Palestinians, endorsing a two state solution and talking about a viable and contiguous Palestinian state. These are examples of what the great American political psychologist Murray Edelman used to call "politics as symbolic action » whose main purpose is to help shape images and perceptions at the political and psychological levels. This falls within the more general rubric of trying to mount a campaign to win the minds and the hearts of the people of the region as well as the larger Islamic world. Opposed to symbolic politics is, of course, what Edelman calls "substantive politics » which is based on concrete actions and involves allocation of real resources. It remains to be seen whether the Bush Administration is willing and able to move from symbolic to substantive politics in the Palestinian-Israeli conflict; and of course, what kind of substantive politics are we talking about? Are we talking about an approach that involves a more balanced treatment of the issues that divide the contending partners or about the usual approach that takes Israel's core concerns for granted and tries to peddle them to the Arab side, a position akin to America working as a corporate attorney for Israel?

The historical record shows that any US Administration will be more likely to do the latter. However, it is obvious that there are cracks and opportunities for a carefully studied intervention on the part of an aggrieved party such as the Palestinians. Within the US itself, a rather intense debate goes on within the Administration concerning all of the issues raised above. The Army is not necessarily pleased with the civilian politicians in the Pentagon; the permanent civil service within the State Department and the CIA among others are not quite sure that the policies of this Administration are the appropriate ones. Major differences in Congress itself have begun to surface. Similarly, there are significant differences between the US and its principal allies in Europe and elsewhere.

The Palestinians have to decide exactly what they need to do in order to take full advantage of these limited opportunities and for what purpose. It is a serious mistake

for the Palestinians to underestimate the strength of their position in the international arena which derives fundamentally not from their ability or inability to influence events but from a totally different set of factors. The strength of the Palestinian cause derives from the following factors: the justice of their case and the fact that increasingly people throughout the world are better aware of the basic parameters of the conflict; the sheer monstrosity of Israeli actions that amount to war crimes that shocked world public opinion and created fundamental shifts as more and more people and groups begin to call for divestment from companies that do business with Israel and for boycotts of Israeli products and academics, and finally Palestinian resiliency, meaning their continuing ability to survive savage Israeli assaults against unarmed civilians and infrastructure and refusing to bow down to Israel's superior power. Ultimately, their mere presence on the ground, with their rising demographic pressure forces the Israelis and their American allies to have to make the necessary compromises if they wish to see a Jewish state endure in this part of the world for the foreseeable future. Finally, the Israeli-Palestinian conflict remains the core problem for people of the region as well as the rest of the Islamic world. It may not trigger, as it once did, regional wars and conflagrations, but it remains the basic yardstick by which Arabs, Muslims and others measure their attitude toward the US and Israel.

In the end, Professor Khalidi is quite right in his suggestion that the Middle East will continue to be the main testing ground for new theories of international relations. Whether new imperial schemes fabricated by American neo-conservative crusading warriors succeed or fail will ultimately depend on what happens in the streets of Baghdad and Ramallah.

Europe: Partner ou Rival?

Pascal Boniface

Avant de répondre à la question de savoir si les Etats-Unis et les Européens sont des partenaires ou des rivaux au Proche-Orient, il convient très certainement de fixer le cadre de leur relation. 1945 représente une étape historique pour l'Europe. Que les pays soient vainqueurs ou vaincus, ils sont tous détruits et unis dans la ruine. Ils doivent tous faire face à une menace d'un type nouveau, celle de l'union soviétique. Leur situation économique et stratégique ne leur permet pas d'assurer leur défense. Il vont donc se retourner vers les Etats-Unis qui vont créer une alliance militaire en temps de paix pour la première fois dans leur histoire et garantir la sécurité et le développement économique des pays européens face à l'Union soviétique. L'OTAN et le plan Marshall sont les 2 volets de cette politique qui est à la fois positive pour les Etats européens mais qui correspond également à l'intérêt bien compris des Etats-Unis qui ne peuvent pas accepter de voir l'Europe tomber sous la domination de l'URSS. Au début de la Vème République, le Général de Gaulle va essayer de rendre la France plus autonome

* Director of the Institute de Relations International et Stratégiques, Paris.

et de constituer une Europe plus indépendante des Etats-Unis. Il pourra le faire grâce à la constitution d'un appareil nucléaire français qui assure la sécurité du pays et qui lui permet de ne plus dépendre de la protection américaine. Mais les autres pays européens ne sont pas dans la même situation et continuent à dépendre très fortement des Américains pour leur défense. Ceux-ci peuvent donc exiger d'eux des contre-parties politiques importantes et faire payer du prix d'une certaine soumission politique la garantie de sécurité qu'il leur accorde. Dans les années 60, l'Europe s'est reconstruite économiquement. Elle aurait pu reconquérir son autonomie stratégique face aux Américains, mais pour différentes raisons les pays Européens, à part la France n'ont pas fait ce choix. L'Allemagne voyait dans la présence militaire américaine, une assurance contre ses démons du passé et la crainte de retrouver une politique indépendante et une puissance qui l'avait conduit à la catastrophe. La Grande-Bretagne voyait dans son lien particulier avec les Etats-Unis, un moyen d'être un acteur majeur en Europe.

Pour Londres, leur capacité d'influencer la politique américaine leur permet de jouer un rôle supérieur à leur poids stratégique propre. Pour les autres pays européens, Belgique, Pays-Bas, etc., la présence américaine les protégeait de non seulement contre l'Union soviétique mais également contre les appétits de pouvoir de la France et de l'Allemagne.

L'autre étape importante a été la chute du mur de Berlin et la fin de la menace soviétique. Si elle n'a pas amené immédiatement la disparition de l'alliance atlantique contrairement à la tendance historique qui veut que les alliances ne survivent pas à la menace qui a suscité leur création, elle a permis une plus grande autonomie de l'Europe. Le changement capital à cet égard concerne l'Allemagne. L'Allemagne n'a plus besoin de la protection américaine dans la mesure où elle n'a plus de menace territoriale de la part de l'Union soviétique. L'Allemagne et Berlin sont réunifiés donc plus libre de leurs mouvements. Cela va permettre à l'Allemagne une plus grande indépendance. Cela va se manifester de façon éclatante avant et pendant la guerre d'Irak. Certes on peut dire qu'au cours de la guerre d'Irak, l'Europe a été divisée, entre les partisans d'un suivisme à l'égard des Etats-Unis et ceux qui étaient opposée à la guerre américaine. Certains ont pu même dire qu'avant même d'avoir commencé la guerre d'Irak avait fait un mort, c'était la politique européenne de sécurité commune. Mais une Europe divisée est certainement préférable à une Europe alignée. Et du moins la moitié de l'Europe s'est opposé à Washington de façon très ferme et très constante, ce qui aurait été inimaginable auparavant. Dix ans plus tôt, la France aurait été totalement isolée face à Washington, aujourd'hui elle a plus fédéré autour d'elle une plus grande opposition.

Peut-on donc parler de nouvelle et de vieille Europe comme l'a fait Donald Rumsfeld?

Si les nouveaux pays européens, qui viennent d'entrer dans l'Union européenne sont effectivement beaucoup plus favorables à Washington que Londres et Paris, il faut voir qu'il commencent eux aussi à avoir des déceptions vis-à-vis de la politique agressive des Etats-Unis. Ils se rendent compte qu'ils ont nettement moins à gagner de ce qu'ils espéraient par rapport à Washington et que leur vie quotidienne, économique, politique, associative, culturelle et sportive l'est plutôt avec les Européens. 85% du commerce de la Pologne se fait en direction de l'Europe et les étudiants Polonais qui ont du mal à avoir des visas à l'égard des Etats-Unis en éprouvent un certain ressentiment. En Espagne Aznar a perdu les élections parce qu'il était jugé comme trop proche des Etats-Unis, Berlusconi pourrait suivre la même voie l'an prochain et même Tony Blair doit tenter de montrer qu'il n'est pas le caniche de George W. Bush comme on lui reproche très souvent. Son soutien indéfectible à l'égard des Etats-Unis lui a été très coûteux électoralement même s'il a gagné les élections en 2005.

Car, au delà de l'attitude que les gouvernements ont eu vis-à-vis de la guerre d'Irak, il y a un sentiment général que tous les sondages montrent. Les populations européennes sont hostiles à la politique extérieure américaine qu'elle concerne l'Irak ou qu'elle concerne le conflit israélo-palestinien. Un sondage a été réalisé en 2004 montrant que pour l'opinion européenne, le pays qui menaçait le plus gravement la paix était Israël. S'agissait-il de la preuve de l'antisémitisme européen? Certainement pas ! Mais les opinions montraient ainsi qu'ils accordaient au conflit israélo-palestinien une place centrale dans l'ensemble des conflits et qu'ils estimaient que le gouvernement israélien était le principal responsable de sa non résolution. On peut dire qu'il y a un accord euro-américain sur plusieurs points.

1- La nécessité de trouver un règlement au conflit israélo-palestinien.

2- Le cadre général de ces règlements: Chacun est d'accord pour dire qu'il faudra qu'il y ait deux Etats vivants côte à côte dans les frontières de 1967 qui pourraient éventuellement être rectifiées non pas de façon unilatérale par l'un des deux protagonistes mais par un accord mutuel entre les deux partenaires. Que Jérusalem doit être la capitale de ces Etats, avec les quartiers arabes pour la Palestine, les quartiers juifs pour Israël. Et que l'on doit reconnaître le droit au retour même si sa réalisation concrète doit être contrôlée par Israël pour que cet Etat demeure un Etat juif. Il y a également un accord pour dire la nécessité de combattre le terrorisme, de démocratiser les régimes du Proche-Orient et de moderniser les sociétés du monde arabe. Mais il y a de graves divergences sur les moyens de parvenir à ces buts. Les Européens privilégient les solutions politiques, estiment qu'il faut faire pression sur les acteurs du conflit israélo-palestinien s'ils ne parviennent pas seuls à un accord de paix véritable. Les Américains mettent

plutôt l'accent sur la réponse militaire au problème politique et ont tendance à laisser Israéliens et Palestiniens face à face ce qui nécessairement favorisent Israël, qui est le plus fort. Les plans américains de Grand Moyen-Orient étaient le résultat d'arrière pensée. Leur échec en Irak et l'impasse au Moyen-Orient les conduisaient à trouver autre chose. Ce fut ce plan du Grand Moyen-Orient. Mais il y a d'importantes contradictions dans la politique américaine. La première c'est que les doubles standards ne sont plus supportables par les opinions. Comment expliquer que la résolution 1559 doit être appliquée le plus rapidement possible? (Elle l'a été en moins d'un an) alors que la résolution 242 n'a toujours pas reçu le moindre début d'application. Elle a pourtant été qu'elle était adoptée en 1967. Si la présence militaire syrienne au Liban est inacceptable, pourquoi la présence militaire américaine en Irak ou israélienne en Palestine serait acceptable, souhaitable ou normale? Peut-on enfin répandre la démocratie par la guerre? Les Européens pensent que la démocratie n'est pas un produit de d'exportation encore moins par un conflit. Ils estiment qu'elle le fruit d'un processus politique intérieur qui peut être aidé ou stimulé par l'extérieur mais certainement pas imposé. C'est d'ailleurs comme cela que ce sont construites les démocraties européennes. La démocratie, ce n'est pas comme du Nescafé, ce n'est pas un produit instantané. Peut-on enfin prôner la démocratie et pratiquer comme à Guantanamo ou Abu Grahib la torture et les mauvais traitements sur des prisonniers sans droit?

En fait, tant que le conflit israélo-palestinien n'est pas résolu, il y aura une très grande hostilité des populations arabes et musulmanes à l'égard des Etats-Unis. Ceci conduit nécessairement qu'il pourrait avoir des gouvernements arabes, démocratiques, qu'il pourrait avoir des gouvernements arabes pro-américain, mais qu'il ne peut pas dans les circonstances présentes dans les circonstances présentes avoir un gouvernement arabe qui soit à la fois démocratique et pro-américain. Comment également expliquer que l'on prône la démocratie et que l'on refuse d'avoir des relations avec l'un des rares leader arabe qui a été élu par le peuple, à savoir le Président de l'autorité palestinienne Yasser Arafat?

Des responsables politiques et des intellectuels européens s'inquiètent quant à eux d'un fossé jugé grandissant entre les deux rives de l'Atlantique, prônant sans relâche l'existence de valeurs communes unissant ces deux pôles. Selon ces derniers, ces valeurs communes sont bien plus importantes que les frictions politiques qui peuvent ponctuellement opposer les gouvernements européens et américain à propos de la guerre d'Irak, par exemple, ou de la situation au Proche-Orient. Ainsi, la lutte contre le terrorisme, nouvelle frontière de la sécurité occidentale, devrait-elle faire passer au second rang les éventuels désaccords entre alliés. La recherche d'une différenciation systématique avec Washington reviendrait donc à affaiblir le camp occidental, alors que ce dernier est menacé par le fondamentalisme islamique.

Il est certain qu'Européens et Américains appartiennent à la même civilisation occidentale et qu'ils partagent des valeurs qui sont le fondement même de leurs sociétés: la démocratie, la défense des droits de l'homme, des libertés individuelles et collectives et l'égalité entre citoyens. Mais la façon de mettre en œuvre ces valeurs diverge de plus en plus entre les deux rives de l'Atlantique.

Au niveau international, la doctrine américaine de "légitime défense préventive" mise en œuvre en Irak est perçue par la plupart des États, ainsi que par une grande partie de l'opinion publique mondiale, comme un droit de recours à la force en dehors de toute légalité internationale. On assiste ainsi à un retour au XIXe siècle où la guerre était considérée comme un moyen parmi d'autres de résoudre les différends entre États. Or le rejet de la guerre comme moyen acceptable pour régler ces différends constitue la base même de la construction européenne.

L'attitude à adopter face au conflit du Proche-Orient et vis-à-vis de la politique israélienne divise également les gouvernements et les opinions de part et d'autre de l'Atlantique. Alors que les Américains estiment, en règle générale, qu'il faut soutenir à tout prix Israël, les Européens jugent que le gouvernement de Sharon a une large part de responsabilité dans la dégradation de la situation entre Israéliens et Palestiniens. D'autre part, si tous les pays occidentaux s'accordent à dire que l'extension de la démocratie à l'échelle internationale est souhaitable –à la fois pour le bien-être des peuples qui n'en bénéficient pas et pour contribuer de façon générale à la sécurité internationale– , Européens et Américains diffèrent sur la façon de procéder, les Européens estimant que pour bien s'enraciner, la démocratie doit être le fruit d'un processus politique venu de l'intérieur de chaque pays, ce qui rend vaine toute imposition externe.

De même, le rapport que chacun entretient avec le monde extérieur a évolué. Les États-Unis penchent pour un unilatéralisme de plus en plus marqué, considérant que les traités internationaux sont autant de contraintes injustifiées pesant sur leur souveraineté. Les Européens quant à eux –par conviction, par construction et par nécessité– sont adeptes du multilatéralisme, persuadés que les règles de droit protègent tout un chacun et en premier lieu les plus faibles, et qu'elles sont d'autant mieux respectées qu'elles sont déterminées en commun. Le refus américain de reconnaître la juridiction de la Cour pénale internationale (CPI) ou de ratifier le Protocole de Kyoto montre que Washington et les capitales européennes n'ont pas la même vision de la place du droit et de la justice dans la société internationale, ni les mêmes priorités en matière de protection de l'environnement. La question des rapports avec le Sud divise également Européens et Américains, qui n'envisagent pas de lutter contre les inégalités économiques dans le monde de la même façon. A cet égard, les Européens estiment qu'une aide internationale est indispensable pour

les pays les plus démunis, alors que les États-Unis considèrent que la libéralisation du commerce international est plus importante que des gestes de solidarité. Enfin, la place respective qu'ils accordent à la force et au droit n'est pas du tout la même. Au-delà donc du discours sur les valeurs communes, il est pertinent de s'interroger sur l'état réel de nos divergences ainsi que sur les conclusions qu'il faut en tirer dans la relation avec les États-Unis.

L'Occident, longtemps uni autour des États-Unis face à la menace soviétique, tend donc à se fissurer. Il n'est plus certain que nous partagions aussi fortement qu'avant les mêmes valeurs et la même perception des menaces, ainsi que les moyens d'y faire face.

De l'Irak au Liban, de l'Egypte à la Palestine, un vent de démocratie semble enfin rafraîchir le monde arabe. Ce souffle nouveau vient-il des Etats-Unis? N'est-il pas au final la conséquence bienheureuse d'une guerre d'Irak tant décriée, qui a néanmoins eu pour effet de modifier de façon positive l'échiquier politique du Proche-Orient, conformément aux desseins initiaux et affichés des néo-conservateurs? Bref les événements actuels ne viennent-ils pas donner raison, tant politiquement que moralement aux partisans de la guerre contre ceux qui s'y opposaient? Cette théorie de plus en plus en vogue mérite d'être questionnée. Si la guerre d'Irak a eu des effets positifs (fin du régime de Saddam Hussein entre autres) le bilan final demeure négatif.

Tout d'abord, il ne faudrait pas oublier que cette guerre s'est payée d'un prix fort sur le plan humain. Au bas mot 100 000 morts côté irakien. Elle a de plus été vécue dans une grande partie des pays musulmans comme une agression contre le monde musulman, développant aussi au terrorisme que l'on affirme combattre.

Samuel Huntington lui-même, le théoricien du "choc des civilisations" estime que l'invasion de l'Irak a renforcé le terrorisme. Des gens aussi divers que George Soros, Zbigniew Brzezinski, Richard Clarke, (l'ancien responsable de la lutte anti-terroriste aux Etats-Unis) se sont exprimés dans le même sens. On ne peut donc pas réduire, le camp de ceux qui estiment que le bilan de la guerre d'Irak est globalement négatif à des Français animés par un antiaméricanisme forcément primaire ou des altermondialistes nécessairement naïfs et irréalistes.

Dans le meilleur des cas, la politique américaine aurait donc eu pour effet de susciter à la fois un peu plus de démocratie et beaucoup plus de terrorisme. Mais certains pays arabes n'avaient pas attendu l'impulsion américaine pour commencer leur démocratisation, à leur manière comme notamment le Qatar, Bahreïn, Oman. Il y a un large consensus pour reconnaître que la démocratie s'enracine mieux quand elle est le fruit d'un processus interne. Il peut paraître par ailleurs absolument contradictoire de prôner la démocratie tout en édictant au nom de la lutte contre le

terrorisme des mesures restrictives aux libertés publiques comme le Patriot Act ou en ayant des comportements? de Guantanamo à Abu Grahib, pour ne pas parler de l'exfiltration de personnes soupçonnées de terrorisme vers des pays où la torture est pratiquée, qui tiennent plus du système que de la bavure individuelle et décrédibilisent le discours américain.

Le Liban? Mais justement l'évacuation militaire justifiée et nécessaire du Liban par la Syrie n'a pas grand chose à voir avec ce qui s'est passé en Irak.

Il y a eu ici une action dialectique entre la pression internationale respectant les formes légales (résolution 1559) et une action populaire pacifique, massive et spontanée. Rien à voir avec la guerre illégale d'Irak. Les élections en Palestine? Il faut s'en féliciter. Mais en attribuer le mérite à l'action américaine conduit à se demander pourquoi elles n'ont pu avoir lieu avant, alors qu'elles étaient initialement prévues en 2001.

Les néo-conservateurs se sont prononcés en faveur de la politique du "changements de régimes", rompant ainsi avec la Realpolitik. Selon cette dernière, les Etats-Unis s'accommodaient d'alliance avec des régimes autoritaires ou dictatoriaux, à condition qu'ils approuvent la diplomatie américaine. Mais y a-t-il vraiment rupture sur ce point? Les néo-conservateurs tout en voulant se démarquer d'une ligne "kissingerienne" ne continuent-ils pas de facto à l'appliquer? La liste des "postes avancés de la tyrannie" (pseudo concept qui vient remplacer celui d'Etat voyou puis d'axe du Mal) comprend avant tous des pays avec lesquels les Etats-Unis sont en mauvais termes. Le problème de la Biélorussie par exemple n'est pas politique mais bel et bien géographique. Si ce pays était voisin de l'Afghanistan, son régime ne serait pas considéré comme tyrannique, mais comme un allié dans la lutte contre le terrorisme. La Libye est désormais bien en cours à Washington. Est-elle devenue démocratique⁄ou est-elle en voie de démocratisation? Non, simplement désormais Kadhafi ne conteste plus désormais la politique américaine.

Finalement, les Etats-Unis appliquent toujours de façon sélective des principes qu'ils proclament universels. Le critère déterminant pour eux, reste la fidélité stratégique et non la nature démocratique d'un gouvernement. Et au nom de la lutte contre le terrorisme, on ferme les yeux sur le caractère autoritaire ou même dictatorial d'un régime, comme on le faisait autrefois au nom de la lutte contre le communisme. Lorsqu'on met en place des stratégies de changements de régime, l'objectif essentiel -à défaut de celui proclamé- n'est pas de permettre aux citoyens de ce pays de goûter aux joies de la démocratie, mais bel et bien de s'assurer de la docilité du nouveau gouvernement. En ce sens, les néo-conservateurs ne rompent en rien, malgré leur déclaration, avec la Realpolitik q'ils vouent par ailleurs aux gémonies. Il y a eu dans le passé un Président américain qui a voulu réellement

mettre son discours et sa pratique en accord et qui estimait que la démocratisation était la meilleure façon de lutter contre le communisme. Du coup, il a rompu ou s'est éloigné de nombreux régimes autoritaires liés aux Etats-Unis. C'était Carter. Mais on peut douter qu'il constitue une référence pour l'actuelle Administration. Si nous voulons que les valeurs universelles que nous proclamons vouloir promouvoir se répandent, il faut mieux être cohérent, le respecter nous-même et ce de façon universelle.

The Institute's most Important Publications (1999-2004)

Documentary Books

- Political Transitions in the Arab World, Part one: Theoretical Considerations and Inter-regional Parallels, Philippe Schmitter et al.: 2001. (English)
- Political Transitions in the Arab World, Part two: Political Transitions in the Early Arab Islamic Period, Khalil Athamine and Jamal Joudeh: 2001. (Arabic)
- Political Transitions in the Arab World, Part three: Contemporary Paradigms and Cases, Henry Laurence et al. Roger Heacock ed.: 2002. (English)
- The Palestinian-Israeli Declaration of Principles, Ibrahim Abu-Lughud et al. Ibrahim Abu-Lughud et al ed.: 1995. (English)
- The Becoming of Returnee States: Palestine, Armenia, Bosnia. Thierry Hentsch et al: 1999. (English)
- International Peacekeeping Operations: Models and Cases, Marrack Goulding. 2000. (English and Arabic)
- On Achieving Palestinian Statehood: Concepts, Ends and Means from the Perspective of International Law, Jean Allain: 2002. (English)
- Ibrahim Abu-Lughod: Resistance, Exile and Return. Conversations with Hisham Ahmed- Fararjeh: 2003. (English)

Conferences

- Cultural Confrontations across the Mediterranean: Palestine and Europe, Alain Joxe et al. Lili Faydi and Roger Heacock ed.: 1996. (English and Arabic)
- The Landscape of Palestine: Equivocal Poetry, Edward Said et al. Ibrahim Abu- Lughod et al. ed.: 1999. (English)
- The New Palestine the New Europe: Selected papers from The February 2001 International Academic Conference, Khalil Nakhleh et al: 2003. (English)
- The Impact of the Israeli Elections on the Local, Regional, and International Levels: A Preliminary Analysis, selected articles presented at the local conference in January 2003. (English and Arabic)
- Implications of the US War in Iraq Globally, Regionally and Locally: selected papers presented at the 8th international conference, 2003. (English, Arabic and French)
- Between the Archival Forest and the Anecdotal Trees: A Multidisciplinary Approach to Palestinian Social History: selected papers presented at the 9th international conference, 2004. (English and Arabic)

Strategic Papers

- Overcoming the Crisis: Towards a New Palestinian Strategy, Ali Jarbawi: 2001. (Arabic)
- US Policy and the Question of Palestine, Fuad al-Moughrabi: 2002. (Arabic)
- The Emergence and Evolution of the Palestinian Elite, Hassan Khader: 2003. (Arabic)
- From Jihad to Peaceful Co-existence: the Development of Islamic Views on Politics and International Relations, Raja Bahlul: 2003. (English and Arabic)
- Political Culture in Palestine, Mahmoud Me'ari: 2003. (Arabic)
- The Saudi Territorial Entitlement to the Southern Part of the Palestinian Negev, Muhsen Yusef: 2003. (Arabic)
- The Myth of Camp David, Helga Baumgarten: 2003. (English)
- Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian State, Martin Beck: 2004. (English)
- The Islamic Left Wing-Overview, Naser Hamed Abu- Zaid: 2004. (Arabic)
- Inter Arab Relations Under American Hegemony, Hasan Naf'a: 2004. (Arabic)
- The United Nations, the Dilemma of Multi - Lateral Diplomay, Johny Assy: 2005. (Arabic)
- Beyond the Armed Struggle, Jean Allain: 2005. (English)
- Obstacles to a European Role in the Arab - Israeli Conflict Resolution, Gassan El Ezzi: 2005. (Arabic)
- Reform: Roots, Meanings and Usage (Palestine as a Case Study), Basem Zbeidi: 2005. (Arabic)

MA Theses

- Nationality and Palestinian Citizenship, Mu'tazz Qafishe: 2000. (Arabic)
- Palestinian Prisoners after Oslo 1993-1999, Issa Qaraqe: 2001 (Arabic)

A Series of Strategic Papers about Palestinian Institutional Reform

- Ways for Developing and Empowering the Young Staff in the PNA Institutions, Samir Salameh and Frouq Eddik: 2003. (Arabic)
- The Role and Status of the Female Staff in the PNA Institutions: Problems and Solutions, Marline Rabadi: 2003.(Arabic)

- The Role of Fatah Movement (the ruling party) and the PNA Fatah-affiliated Staff in Reinforcing the Reform Process. Osama El Bast and Naef Sweitat: 2004. (Arabic, English Summary)
- Reinforcing the perspectives and possibilities for coordination between the PNA institutions themselves and the PNA institutions and NGO's, Problems and Recommendation. Izat Abdel Hadi and Saleh Masharqa. 2004. (Arabic, English Summary)
- Problems encountering municipalities, possibilities of strengthening their connections with the public as well as fortifying its local authority through its relation with the Ministry of Local Governments. Walid Wahdan and Muneef Treish. 2004. (Arabic, English Summary)
- "Dilemmas of the Palestinian diplomatic missions, ideas and suggestions to enhance the qualifications and professionalism of diplomats and the young staff working in the diplomatic field". 2004. (Arabic, English Summary)
- "The status of the young deputies, and their role in reforming the relations between the legislative and the executive powers". 2004. (Arabic, English Summary)
- "Coordination problems between different security institutions, relation of security institutions with the public, the role of the young middle ranking staff in reforming these institutions". 2004. (Arabic, English Summary)